

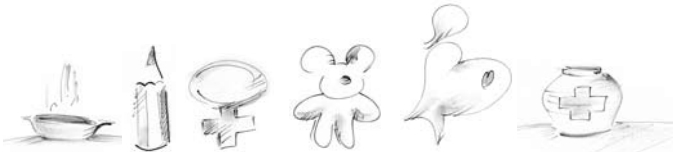
تقييم مسار الأهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية

دراسات حالة وطنية

إعداد

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الأردن - تونس - السودان - لبنان - مصر - المغرب - اليمن



تقييم مسار الأهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية

دراسات حالة وطنية

إعداد

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الأردن - تونس - السودان - لبنان - مصر - المغرب - اليمن



الطبعة الاولى، بيروت 2010
حقوق الطبع محفوظة للشبكة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية تعمل على
ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية
والاصلاحات الاقتصادية- الاجتماعية، والعولمة والتجارة. وتضم الشبكة 7
شبكات وطنية و 27 منظمة غير حكومية من 11 بلداً عربياً.

للاتصال:

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص.ب.: 5792 / 14، المزرعة: 1105 - 2070

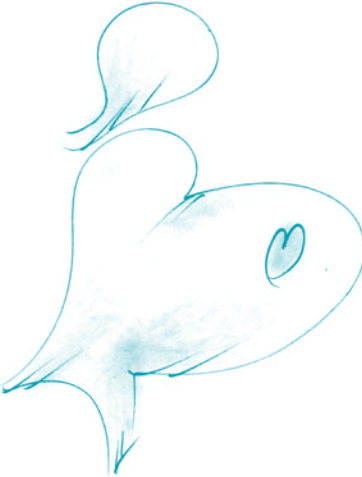
بيروت، لبنان

هاتف: 1 319 366 (961)

فاكس: 1 815 636 (961)

بريد إلكتروني annd@annd.org

الموقع الشبكي www.annd.org



افتتاحية



عكفت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على مواكبة ومتابعة الجهود التي تبذل في المنطقة حول أهداف الألفية للتنمية. وهي منذ العام 2003 تسعى إلى تجنيد طاقات من المجتمع المدني لحث المسؤولين والحكام على متابعة الالتزام الذي أخذوه على عاتقهم عام 2000 والقاضي بتحقيق الأهداف بحلول العام 2015.

والتساؤل الجدير بالطرح في هذا السياق يتناول قدرة الأنظمة العربية، التي تواجه هذا الكم من التحديات، على تحقيق هذه الأهداف؟ لاسيما أن التحديات تتراوح من الأمنية وفقدان الأمن والاستقرار إقليميا وفي العديد من الدول، مروراً بتحديات النظام السياسي الذي يفترق إلى أبسط معايير المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للحكم وصولاً إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الثقافية. وجاءت الأزمات الدولية، المتعلقة بتغيير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية لتزيد من حدة التحديات ولتضاعف من المخاطر التي تتعلق بالأحوال المعيشية للمواطنين.

وسعت الشبكة إلى الإضاءة في تقرير لها بعنوان «تقييم مسار الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية؛ مقارنة للقضايا الأساسية» صدر خلال العام 2009 على الجوانب التي تتعلق بتجذير الأهداف في السياسات الوطنية وآليات متابعة ورصد تنفيذها، وسياسات تمويل التنمية والبعد المتعلق بالنوع الاجتماعي. وقد أطلق هذا التقرير إلى جانب تقرير الراصد الاجتماعي الصادر باللغة العربية في بيروت أواسط تموز 2010. وقد خلص التقرير إلى ما مفاده أن الاقتصادات العربية الريفية والخدماتية، مجملها، لاسيما في مجال الخدمات المالية والمصرفية والسياحية، حولت المجتمعات العربية إلى مجتمعات استهلاكية غير منتجة. وهذا ما يجعلها ترتبط بالاستثمارات الخارجية

والمساعدات والقروض بشكل اساسي. اذن، فان الارتباط بالاقتصاد العالمي ليس ارتباطا تفاعليا إنما هو ارتباط تابع يزيد من هشاشة الأوضاع لاسيما في مراحل الأزمات الدولية. كما لاحظ التقرير أن السياسات الوطنية عموما لا تعبر الجوانب الاجتماعية الأهمية المطلوبة لاسيما في مجال المتابعة والتطبيق. في حين تغيب الرؤية المتكاملة التي تقارب النواحي الاقتصادية والاجتماعية من منظور حقوقي شامل.

ولاحقا أعدت الشبكة مجموعة من التقارير الوطنية التي أضاءت على جوانب اجتماعية واقتصادية مختلفة في سبعة دول عربية، آخذة بعين الاعتبار عينات من البلدان تتراوح بين المستقرة نسبيا كالمغرب وتونس ومصر، وتلك التي تعاني من النزاعات الداخلية كالسودان واليمن وتلك التي تقع على تماس مباشر مع الصراع الإقليمي كلبنان والأردن. هذا من ناحية، اما لناحية التقدم على المستوى التنموي، فكذلك الأمر تناولت العينة البلدان الأقل نموا كالسودان واليمن ودول ذات معدلات تنمية متوسطة. وأخيرا وفيما يتعلق بنظام الحكم، تناولت العينة نماذج مختلفة تتراوح بين أنظمة غير ديمقراطية وأنظمة أكثر انفتاحا.

اما بالنسبة إلى الخلاصات التي انتهت إليها التقارير، فمنها ما هو مشترك يعني كل أو غالبية البلدان التي عالجتها التقارير، ومنها ما هو خاص بكل دولة على حدة. أما بالنسبة إلى التحديات المشتركة، فلا بد من الإشارة إلى غياب المقاربات المتكاملة لمعالجة الشأن الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أن الرؤية المعتمدة هي رؤية تركز على مفهوم تعزيز النمو من دون ربطه بسياسات التوزيع العادل لعائداته. وهو التحدي الأبرز الذي تكرر في أكثر من تقرير لاسيما في البلدان التي اعتمدت فيها سياسات مبنية على نصائح المؤسسات المالية الدولية. فالجوانب الاجتماعية في هذا السياق ليست إلا رد فعل سابق أو لاحق على النتائج المتوقعة للإصلاح المالي والاقتصادي. بالإضافة، فغياب البعد الاجتماعي يترجم بغياب سياسات تؤدي إلى إعادة التوزيع من خلال اعتماد أنظمة ضريبية على الدخل بدل أن تقتصر على الاستهلاك، أو من خلال توفير الخدمات بنوعية جيدة ومقبولة. هذا إذا ما اعتبرنا أن الرصد لا يتعدى الجوانب الكمية لأهداف الالفية بما تعكسه المؤشرات التي تتضمنها هذه الاهداف (تقرير المغرب). أما النواحي النوعية في هذه الخدمات فلا زالت دون المستوى ان في مجال تقديم الخدمات التعليمية أو الصحية أو الرعاية.

أما التحدي المشترك الثاني بين هذه الدول فهو التفاوت في توزيع الدخل، بحيث أن ارتفاع معدلات دخل الفرد بالنسبة إلى الدخل الوطني لم ينعكس تحسنا في الأحوال المعيشية للمواطنين. أما التحدي المشترك الثالث فهو التفاوت الجغرافي الكبير والذي يعكس تمركزا حادا للثروات في المدن الكبرى وفي المناطق الحضرية وتهميشا للأطراف (ما يظهر خاصة في تقارير مصر والمغرب ولبنان). إن هذا الأمر يطرح ضرورة تطوير أنظمة الحكم الإدارية التي تعزز اللامركزية وتطوير آليات الحكم المحلي الكفيلة بتنفيذ الطاقات المحلية في خدمة التنمية.

والتحدي الآخر المشترك هو في أن المؤشرات لا تعكس بالضرورة الواقع الحقيقي للأحوال المعيشية للمواطنين. ذلك يعود إما إلى غياب المصدقية والمساءلة الفعلية في جمع المعلومات ونشرها، أو لعدم توفر الآليات الإحصائية السليمة التي تساهم في بناء المؤشرات الدقيقة. يرتبط هذا التحدي كذلك بالافتقار إلى النتائج التي تستخلص من المؤشرات الكمية التي لا تعكس نوعية الأحوال المعيشية عموما، وهي إشكالية المؤشرات المعتمدة في إعلان الألفية ذاته والتي دفعت بالأمين العام للأمم المتحدة بتقديم اقتراح لتطوير هذه المؤشرات لتتناول الجوانب النوعية للأهداف وعدم الاقتصار على النواحي الكمية منها.

أما التحديات الخاصة بكل بلد فتتراوح بين غياب الديمقراطية والحد من حرية المجتمع المدني في المشاركة وبالتالي في المساءلة والمحاسبة (خاصة في حالة تونس)، وتفاقم الأوضاع وتراكم الديون نتيجة الإنفاق المبالغ فيه وسوء التخطيط كما في حالة الأردن). كما تظهر انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المنطقة نتيجة الارتباط بالخارج، لاسيما في الحالة التونسية، التي تأثرت مؤخرا بالأزمة في أوروبا حيث تأثرت قطاعات أساسية كالنسيج وصناعة الألبسة والسياحة. وهذا الأمر يعني كذلك المغرب. ويعاني السودان من تدن ملحوظ في الانتاج الزراعي لاسيما الحبوب، وهي الدولة التي تعتبر السلة الزراعية في المنطقة العربية.

في الخلاصة العامة للتقارير، يمكن الاستنتاج أن الأوضاع في المنطقة إلى تفاقم فيما لو استمر التعاطي مع الواقع على النحو القائم. لذلك لا بد من اعتماد مقاربات إصلاحية شاملة تبدأ بالإصلاح السياسي الذي يعزز المساءلة والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة، والذي يفسح في المجال أمام الخيارات الجديدة التي تقررها الشعوب نفسها من خلال المؤسسات

الدستورية والسياسية والإدارية. وتتناول كذلك الإصلاح الاقتصادي الذي يعزز النمو من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية الحرفية والصناعية والسياحية والزراعية. إضافة الى بلورة سياسات ضريبية تساهم في توزيع عادل لعائدات النمو الاقتصادي وتطوير أنظمة للخدمات فاعلة وتساعد المواطنين على تحسين ظروفهم المعيشية. وأيضاً، لا بد من اعتماد سياسات اجتماعية تركز إلى مفاهيم حقوق الإنسان وتضمن الحماية والرعاية الاجتماعية لكافة المواطنين. وأخيراً وليس آخراً، لا بد من تقوية وتمكين المجتمع المدني وإعطائه حرية التكوين والعمل واعتماد الآليات التي تضمن المشاركة الفاعلة كشريك قوي وقادر.

في هذا الكتاب، تنشر الشبكة التقارير السبعة التي أعدها أعضاء وأصدقاء الشبكة، لعلها تعطي صورة أوضح عن الواقع.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



المحتويات



11	دراسة حالة الأردن
21	دراسة حالة تونس
33	دراسة حالة السودان
45	دراسة حالة لبنان
57	دراسة حالة مصر
71	دراسة حالة المغرب
87	دراسة حالة اليمن

دراسة حالة الاردن

إعداد

إتحاد المرأة الاردني





المقدمة

إن أبرز التحديات التي يواجهها الأردن، وتؤثر بشكل كبير على أهداف الألفية والتنمية هي أولاً: العجز الكبير في الموازنة وارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية التي سجلت رقماً قياسياً حيث وصلت إلى 12 مليار دولار حسب الأرقام الرسمية وهي في تصاعد مستمر. ويعود السبب في ذلك إلى سوء التخطيط والإنفاق المبالغ فيه، مما نتج عنه قلق شديد، خاصة وأن الصناديق الدولية تفرض على الأردن المزيد من الأنماط الاقتصادية والتخطيط التي لا تتلائم مع الواقع بل تزيد المشكلة تعاقماً من حيث مؤثر الاستقرار الاقتصادي الكلي والناجم عن الاختلالات الكلية المزمّنة في الموازنة العامة والميزان التجاري والمديونية الخارجية وضعف في المساءلة العامة. وهو ما يتطلب من صانعي القرار بذل المزيد من الجهود لإصلاح هذه الاختلالات الكلية وتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى الاستثمار وتطويره لرفع معدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى الدخل وتحسين ظروف الحياة المعيشية.

يضاف إلى ذلك ضرورة تطوير المؤسسات قانونياً وإدارياً، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة وما نتج عنها من دور أكثر أهمية للحكومة والتنظيم الاقتصادي، وكذلك تحسين البنية التحتية التي تساعد وتنشط الاستثمار وكل النشاطات الاقتصادية في كافة القطاعات، وتعزز الاستقرار الاقتصادي والبيئة الاقتصادية الكلية. هذا ويجب التأكيد مرة أخرى على أن السبب الرئيسي لهذا الخلل هو عجز الموازنة المرئي الذي يتوقع أن يرتفع خلال العام الجاري ليلعب (1.5) مليار دولار، وذلك نتيجة اللجوء إلى الإقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز في جانب الإيرادات. كما توجد

توقعات بأن ترتفع المديونية خلال العام الجاري إلى (16.8) مليار دولار حيث أن الأردن يسعى للحصول على قروض جديدة منها خارجية بقيمة (420) مليون دولار، إضافة إلى قروض داخلية تقارب (980) دولار. وقد ورد في بيان صادر عن وزارة المالية أن حجم المديونية إرتفع إلى (15.2) مليار دولار بنهاية عام 2009 أي بنسبة تفوق 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

بناء عليه، فإن الحل يكمن بالأساس في تحقيق التنمية والإصلاح للتصدي لهذه القضايا الهامة والمستعصية، ولمواجهة الضغوط ومنع التدخل السافر في شؤون ومستقبل الوطن، ويخفف من حدة التوتر والقلق، ويساعد على الصمود أمام المخططات والمتغيرات المتسارعة، ويعزز ويحافظ على الإنماء والإستقرار للوصول إلى سلام عادل في المنطقة يعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة من خلال الإنسحاب التام لقوات الإحتلال من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية في عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وفقاً للقرارات الدولية (242 - 338 - 194).

حالة التنمية في الأردن / أبرز القضايا والتحديات الإجتماعية والإقتصادية

يجري الحديث دائماً عن ضرورة تشجيع الإستثمار وتوفير بيئة إستثمارية متطورة ومنافسة، وتمت في هذا المجال محاولات كثيرة أدت إلى تحقيق بعض الإنجازات النسبية تمثلت بالخصوص في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية، واتخاذ بعض الخطوات لجذب المستثمرين. إلا أنه مازالت هناك العديد من العوائق، أهمها غياب إطار إستثماري مؤسسي فعال لتنسيق السياسات الإستثمارية وتوحيدها، وكذلك ضعف البنية التحتية الأساسية وارتفاع تكاليفها بالإضافة إلى عدم مرونة قوانين العمل وتعقيد الأنظمة الغربية وغيرها من المعوقات أمام تطوير البيئة الإستثمارية والتجارة وتطوير المشاريع. مع ذلك فقد تم في كثير من الأحيان تحديد بعض المبادرات التي تهدف إلى وضع الأطر المؤسسية الضرورية لدعم السياسات الإستثمارية وترويج الإستثمار وتعزيز التعاون في عملية صنع القرار بين الجهات العامة والمعنية، وكذلك تحديد أولويات دعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية، ووضع آليات لتحسين تنافسها وتعزيز نموها ورفع عائداتها الإقتصادية، إضافة إلى بعض الإجراءات لتحسين الخدمات المالية المعرفية التي تساعد على الإستثمار

وتمويل مشاريع جديدة.

كما تجري ببطء محاولات لدعم التشغيل والتدريب المهني لإيجاد فرص عمل جديدة، وإن كان من المؤكد أنها غير كافية لمعالجة قضية البطالة، التي يتوقع أن يرتفع معدلها من (12.5%) إلى مستويات عالية، ربما تصل إلى (20%) بحلول عام (2015). ولهذا يبدو ومن الآن أن الوصول إلى المعدل المستهدف للبطالة وهو (6.8%) في عام (2017) صعب وغير واقعي إلا إذا اتخذت إجراءات جديدة وجدية تحقق نمواً اقتصادياً عالياً وفعالاً، وتوفر فرص عمل جديدة لا تقل عن (600) ألف فرصة. وهو احتمال صعب في ظل الوضع الإقتصادي الراهن ومعدل نمو السكان الحالي، وكذلك عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، إضافة إلى تدني ملموس في الإنتاجية بسبب تدني مستوى تعليم القوى العاملة ومهاراتها. وكذلك صعوبة حصول الشركات على تمويل يساعد على تطورها وإستيعابها لعمالين جدد، إضافة إلى البيروقراطية وغيرها الكثير من المعوقات الإدارية والفنية والقانونية.

— أما بشأن وجود إستراتيجية إنمائية شاملة وواضحة المعالم ومعلنة من قبل السلطات المعنية، ودور منظمات المجتمع المدني في الرؤية والتخطيط والتنفيذ للسياسات الإنمائية، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة من ممثلين عن الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية لإعداد ما سمي «بالأجندة الوطنية»، وذلك لمواجهة «التحديات الكبيرة وبناء إقتصاد متين وتحسين حياة المواطنين وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وإعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية». وقد حددت هذه الأجندة التي لم يتم العمل بها رغم ما تضمنته من قضايا هامة، أهدافاً تنموية تؤدي إلى النمو الإقتصادي والمشاركة الإجتماعية. كما تضمنت إستراتيجيات شاملة غطت كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحددت رؤية واضحة لأساليب تحقيق الأهداف. كما تضمنت هذه الأجندة عديد المبادرات التي تشمل سياسة الحكومة والإصلاحات التي تحفز التنمية الإقتصادية، وتوفير الرفاه والأمن الاجتماعيين، وتساعد على إيجاد بيئة إستثمارية ملائمة من شأنها أن تعزز الانضباط المالي والتنمية الإدارية والعدالة والمساءلة والشفافية والتنافسية الإقتصادية، وإزالة العوائق التجارية وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التعليم النوعي المستمر، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الملائمة،

وصون الحقوق والحريات الأساسية والمشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص والحريات بكل أشكالها، مع تطوير لكل الخدمات بما فيها المياه والطاقة والمحافظة على البيئة والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وتأمين خدمات مصرفية نوعية. ونحن ندعو إلى العودة إلى هذه «الأجندة الوطنية» وإحيائها من جديد، لأنها تضمنت فيها مختلف الحلول لكل القضايا والأزمات التي يعاني منها الأردن، رغم معرفتنا بالصعوبات الكثيرة والعراقيل والتحديات الكبيرة بسبب ضعف الإقتصاد بشكل عام، ونسبة الفقر والبطالة العالية التي ربما تصل إلى (20) %، مع تأثيرات الأزمة المالية العالمية في الكثير من القضايا، وخاصة على سياسة البنوك التي تتحفظ عن تقديم التمويل اللازم لخدمة الإستثمار. يضاف إليه الخلل في الضرائب وفترات الركود الإقتصادي الطويلة والعجز المزمع في الموازنة العامة، وتراكم الديون، إضافة إلى انحسار وقلة المساعدات والمنح الخارجية والتي ربما تقل وتتقلص أكثر في السنوات القادمة. وقد أثبتت الوقائع أن الإستثمارات الأجنبية لم تنجح في سد فجوة الإستثمار مرة أخرى، وهو وضع يتطلب إحياء الأجندة الوطنية بكل ما تحويه من إستراتيجيات وحلول ناجعة وقادرة فعلياً على مواجهة كل التحديات وتحقيق تنمية إجتماعية وإقتصادية متكاملة. وبهذا فقط يمكن تحقيق الكثير من أهداف الألفية قبل عام (2015).

— بالنسبة لرصد أهداف الألفية، فقد صدر تقريران لرصد مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف من قبل وزارة التخطيط. وقد سبق الإشارة إلى الاجندة الوطنية التي تمت صياغتها بمشاركة منظمات المجتمع المدني. كما صدرت برامج وتقارير اخرى، وعادة ما يتم تعميم هذه التقارير عبر وسائل الاعلام وتصل إلى قطاعات شعبية واسعة... كل هذه التقارير تضمنت تحليلاً موضوعياً وواقعياً لحالة الأردن، وعرضاً لأهداف الألفية، وفي كثير من الأحيان تكون مرفوقة بخطط للتطبيق، ولكن في معظم الأحيان يمحى إهمالها وعدم العمل بها. كما يجب الإقرار بأن اهتمامات وامكانات منظمات المجتمع المدني بشكل عام متدنية، وهي تحتاج إلى خطط جديدة ودعم فاعل، وما يقدم لها من قبل الحكومة والمنظمات الدولية المعنية قليل ومتدني ولا يلي الطموحات أو يستجيب لاحتياجات اللازمة. وعملياً لا شراكة جادة وفاعلة بين هذه الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.

- اما فيما يخص العمل على أهداف الألفية، رغم ان الأجندة الوطنية التي أشرنا إليها سابقاً لم تستند إلى أهداف الألفية الإنمائية الا ان البرنامج التنفيذي الذي تم اعداده استناداً إلى هذه الاجندة تضمن الكثير من المؤشرات ضمن المحاور ذات العلاقة المباشرة بأهداف الألفية الإنمائية، وذلك بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP). وهذا البرنامج التنفيذي من حيث الاطار والمحاور ربما يكون اكثر شمولية من اهداف الألفية، وهو عملياً يتضمن معظم محاور اهداف الألفية.

وللحقيقة والانصاف فإن الاردن تقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال مكافحة الفقر، لكنه تقدم لا يزال غير كاف ويحتاج إلى جهود ومتابعة اكبر.

كذلك تم تحقيق تقدم انجازات هامة فيما يتعلق بشمولية التعليم الأساسي، الذي يأخذ اهتماماً رسمياً كبيراً في كافة المستويات، وخاصة في اتجاه تطوير التعليم وخطط الأمية، الذي يحتمل أن يصل في عام (2015) نسبة (100%) فيما يخص التعليم الابتدائي للذكور والاناث. كما سجل تقدم في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأيضاً في مجالات الصحة والتعليم، ولكن ما زالت هناك ثغرات فيما يتعلق بإشراك النساء في سوق العمل وفي المشاركة السياسية والاقتصادية. أما بالنسبة لتخفيض معدلات وفيات الأطفال، هناك اهتمام جدي بالصحة وحملات التطعيم ضد الأمراض. كما تم تنظيم حملات توعية جادة ومنظمة من كافة الاطراف. أما بشأن تحسين الصحة الانجابية فما زالت هناك ثغرات وبقاء نسبة عالية من حالات الوفاة الانجابية مما يستدعي وضع سياسات جديدة تساهم في زيادة الرعاية والوعي، وتوفير الخدمات الطبية لما بعد الولادة وتخفيض الكلفة.

- اما فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة وغيرها من الأمراض المعدية، فهناك عديد الاجراءات الكافية والكفيلة بمكافحة هذه الأمراض، ولكنها تحتاج إلى توعية أكثر وتطوير أكبر وأكثر نجاعة لنظام الرعاية الصحية.

- فيما يختص بالبيئة، توجد ثغرات في المجال التشريعي والتوعية، كما توجد في الأردن مشكلة جدية في مجال المياه سببها النقص في مصادر المياه والتي ربما تزداد حدة في المستقبل القريب.

اما فيما يتعلق بتطوير الشراكة العالمية للتنمية فالتحديات والصعوبات في هذا

المجال كبيرة، وهو ما يتطلب تحديثاً قانونياً واقتصادياً، خاصة بالنسبة لنظام الضريبة، وكذلك تطوير النظام التجاري والمالي وما يتطلبه من تحسين الإدارة والبدء بعملية اصلاح وتغيير مبنية على اسس الكفاءة وتطوير الهياكل التنظيمية، وتبسيط اجراءات العمل في الكثير من المؤسسات وتطوير انتاجية موظفي الجهاز الحكومي، ومكافحة الفساد بكل اشكاله.

خلاصات واقتراحات

رغم المعوقات التي تعترض الوصول إلى أهداف الألفية، وهي كثيرة وتمت الاشارة إلى العديد منها، إضافة إلى نقص الموارد والظروف السياسية المتغيرة في المنطقة وبعض العادات الاجتماعية السائدة والمعركة للتطور والتقدم، إلا انه من الممكن تحقيق الكثير من هذه الأهداف بحلول عام (2015)، وخاصة إذا ما تم العمل الجاد على ما اكدنا عليه سابقاً وهو تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة تنافسيتها ورفع نسبة الناتج المحلي الاجمالي، وتعزيز مبادئ الشفافية وحكم القانون، وتعزيز استقلالية القضاء ونزاهته ومحاربة كل اشكال الفساد...

ونقدم فيما يلي بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية للوصول وتحقيق اهداف الائمة للألفية :

أولاً : الاهتمام بالتنمية بكل أبعادها، خاصة الاقتصادية منها، وذلك بالعمل على وضع وتطبيق برنامج منسق لاستثمارات عامة مجدية وموجهة، وبتبني استراتيجيات وطنية للتنمية مدعومة إقليمياً ودولياً. ونؤكد مرة اخرى على ضرورة ضبط العجز في الموازنة ووقف تصاعد المديونية والعمل بكل الامكانات الممكنة لخفضها.

ثانياً : توجيه جزء هام من الاستثمارات إلى الزراعة، وتحسين الخدمات لهذه الاستثمارات خاصة في مجالات المياه والطاقة واستصلاح الأراضي وتحسين الانتاجية. وهذا القطاع الاستثماري الهام يمكن ان يساهم في استيعاب عدد كبير من الايدي العاملة وحل جزء من مشكلة البطالة والفقر وخاصة بين النساء.

ثالثاً : تشكيل لجنة وطنية مختصة تضم ممثلين عن الحكومة ومنظمات المجتمع

المدني والقطاع الحكومي وكل الهيئات الفاعلة لمتابعة ورصد مدى التقدم نحو تحقيق اهداف الالفية، وكذلك لإتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق مساراتها.

رابعا : التأكيد والعمل على ابراز حقوق المرأة وخاصة مشاركتها في قطاعات العمل وزيادة مشاركتها الاقتصادية والسياسية.

خامسا : التأكيد على الإصلاح المالي بكل الطرق والوسائل الممكنة لحل مختلف المشاكل المرتبطة بالموازنة والنمو الاقتصادي، وللمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

سادسا : التأكيد على تعزيز الشراكة والتعاون العربي والاقليمي في كافة المجالات، بما يساعد على تحقيق الاهداف الإنمائية وخاصة من قبل الدول الغنية.

سابعاً : تعزيز المشاركة السياسية، وإجراء الانتخابات النيابية القادمة في نهاية هذا العام 2010 بكل شفافية ونزاهة، وتعزيز الحريات المدنية وحرية الاعلام والصحافة وضمان اقرار حكم القانون وضمان حقوق الانسان.

الخاتمة

نحن في الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية / فرع الأردن، نرى ان تحقيق التنمية في بلدنا لا يتحمل التباطؤ، إذ هناك ضرورة لعملية اصلاح شاملة.. كما ندرك جحيم التحديات التي تواجه الأردن، لكننا نؤمن أنه بالإمكان تحديث خطط واستراتيجيات وسياسات ((مما يؤدي إلى حل الكثير من المشاكل واهمها الفقر)). وثثق بقدرة البلاد على المساهمة في حل مشاكل المنطقة بشكل عادل وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وندعو إلى التعاون الدولي المشترك لتيسير تقديم الدعم للدول الفقيرة بما فيه بلدنا الاردن. ونعتمد انه بإمكان بلدنا وشعبنا وبتشريك مختلف فئاته وطبقاته ومؤسساته تجاوز كل الصعاب، والبدء ببناء أردن جديد متقدم ومتطور، قادر على إنجاز عديد القضايا الهامة، وفي مقدمتها مكافحة الفقر وتحقيق بقية أهداف الألفية، بما في ذلك القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ الاجراءات الخاصة بالرعاية الصحية الاساسية وكذلك تفعيل الشراكة مع كل الدول والمؤسسات

الدولية، التعاون والتضامن الدولي، والعمل بكل جدية لايجاد حلول فعالة
لمسألة المديونية التي تشمل كامل الاردن.

دراسة حالة تونس

إعداد

صلاح الدين الجورشي

الرابطّة التونسية لحقوق الانسان





١- مقدمة

تعتبر تونس من بين الدول التي تمكنت من إنجاز تقدم ملحوظ في مسار تحقيق معظم أهداف الألفية. وقد أقرت بذلك عديد الأطراف الدولية، من بينها على سبيل المثال مدير البنك الإفريقي الذي أكد بأن «تونس هي إحدى الدول الخمس في القارة القادرة على تحقيق أهداف الألفية». لكن في المقابل تواجه تونس تحديين رئيسيين من شأنهما أن يؤثرًا بشكل مباشر أو غير مباشر على نسق التنمية في المرحلة القادمة. يتمثل التحدي الأول في استمرار وجود فوارق أحيانا هامة بين الجهات، خاصة تلك الواقعة بالشمال الغربي من البلاد التونسية مثل ولايات (القصرين وسيدي بوزيد وتطاوين والقيروان وسليانة). أما التحدي الثاني فيتعلق بمدى قدرة الاقتصاد التونسي على تطويق تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي يمكنها أن تؤثر سلبيا على نسق التنمية وتعيق تحقيق بعض أهداف الألفية.

٢- تقييم أهداف الإنمائية للألفية في تونس

أ- نبذة عن حالة التنمية

تعتمد الدولة التونسية منذ الستينات على سياسة التخطيط، وذلك من خلال وضع مخططات ثلاثية في البداية قبل أن تتحول إلى مخططات خماسية. وقد نفذت في هذا السياق عشر مخططات، وشرعت مؤخرا في تنفيذ المخطط الحادي عشر الذي يغطي الفترة الفاصلة بين سنتي 2007 و 2011. وقد تضمن هذا المخطط الإستراتيجية الإنمائية المعتمدة من قبل الحكومة وأجهزة الدولة. وضمن هذه الإستراتيجية تم وضع جملة من الوعود والأهداف

الكبرى التي يجري العمل على إنجازها.

يتمثل الهدف الأول في «الحدّ من التباينات والنهوض بالمساواة وتحسين جودة الحياة»، وخاصة «الحدّ من الفوارق بين مختلف الجهات». أما الهدف الإستراتيجي الثاني فيتعلق بـ «النهوض بالشباب وبازدهارهم وبحماية الطفولة واليافعين»، وذلك في بلد تشكل فيه الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و 29 عاما نسبة 29,7 بالمائة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004.

ويركز الهدف الثالث على ملف التشغيل، وذلك من خلال العمل على رفع مستوى الدخل وخلق مواطن شغل جديدة. ويتعلق الهدف الأخير بكيفية مواجهة تداعيات العولمة على قضايا التنمية.

تعتبر السياسة التنموية المتبعة في تونس سياسة حذرة، فالحكومة وإن توصف بكونها «التلميذ النجيب للبنك الدولي»، إلا أنها بقيت حريصة على حماية الاستقرار الاجتماعي.

ما هي أبرز القضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية في تونس

تأتي البطالة في مقدمة المشكلات التي تواجه جهود التنمية في تونس، خاصة بطالة خريجي الجامعات. فنسبة البطالة لا تزال مرتفعة، وهي تتراوح بين 16 و 14 بالمائة حسب التقديرات الرسمية. لكنها قد تتجاوز بكثير العشرين بالمائة في بعض المناطق الأقل نموا. ويعتبر ذلك من أهم الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الهجرة السرية التي تفاقمت خلال العشر سنوات الماضية، وخلفت وراءها المئات من القتلى من الشباب الذين التهمهم البحر بعد أن عجزوا عن الوصول إلى السواحل الأوروبية. كما أن الفوارق بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية تشكل تحديا رئيسا، يخفي وراءه شعور بالضمير لدى جزء من أبناء الوطن الواحد. وما الأحداث الخطيرة التي شهدتها مناطق الحوض المنجمي بالجنوب الغربي (2007) والتي استعملت السلطات خلالها القوة المفرطة لاستعادة الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من البلاد التونسية، إلا مؤثرا خطيرا على ما يمكن أن يؤدي إليه ازدياد الفجوة بين الجهات.

هل يتم اشراك منظمات المجتمع المدني في الرؤية والتخطيط والتنفيذ؟

تعتبر مسألة إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات والمخططات ثم تنفيذها من أهم القضايا الخلافية بين السلطة من جهة والمعارضة والجمعيات

غير الحكومية من جهة أخرى. وإذ تقوم الحكومة بتنظيم استشارات واسعة قبل وضع المخطط، أو عند مناقشة الملفات القطاعية، إلا أن ذلك يبقى من وجهة نظر نشطاء المجتمع المدني إجراء ظرفيا، ولا يشكل سياسة تشاركية فعلية ودائمة. فالاستشارات وتحديد المشاركين تبقى رهينة القرار السياسي للسلطة، ولا تندرج ضمن عمل مؤسساتي خاضع للتقنين والمحاسبة. فمؤسسات المجتمع المدني لا تمثل طرفا أساسيا في تحديد الاختيارات، ولا تلعب دورا حاسما في مجالي الرصد وتنفيذ السياسات، سواء تعلق الأمر بأهداف الألفية أو غيرها من القضايا الحيوية.

هل ستحقق تونس أهداف الألفية قبل عام 2015 ؟

جميع المؤشرات تدل على أن تونس مهيأة لتحقيق أهداف الألفية قبل الوصول إلى سنة 2015. بل إن بعض هذه الأهداف قد تحققت فعلا، مثل تراجع نسبة الفقر التي قاربت النصف مقارنة بما كانت عليه في سنة 1990. لقد بلغت هذه النسبة عام 2005 في حدود 3،8% وهي تتجه حاليا نحو أن تكون 3 بالمائة فقط. مع الملاحظ أن هذه النسبة ليست موحدة في كل جهات تونس، وإنما تتفاوت من جهة إلى أخرى لتبلغ على سبيل المثال نسبة 12،8 بالمائة بوسط غرب البلاد، التي تضم 41 بالمائة من مجموع الفقراء التونسيين.

بالنسبة للهدف الثاني الخاص بضرورة تمكين كل الأطفال ذكورا وإناثا من استكمال تعليمهم الأساسي وذلك قبل حلول سنة 2015، يمكن القول بأن ذلك قد تحقق في تونس. فنسبة التمدرس للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات قد بلغت منذ عام 1998 نسبة 97،3 بالمائة منذ سنة 1998، ويتوقع أن تصل مع حلول 2015 نسبة 97،6 بالمائة.

كذلك الشأن بالنسبة للهدف السادس الخاص بمكافحة فيروس الإيدز، الذي لا يزال محدود الانتشار. وبالنسبة للهدف السابع الخاص بحماية المحيط وتحقيق الاستدامة البيئية، فقد بلغ عدد التونسيين الذين يتمتعون بالماء الصالح للشرب 10 ملايين شخص في سنة 2007، أي كل السكان تقريبا بنسبة 97،3 بالمائة، وقد تنخفض إلى حدود 92 بالمائة ببعض المناطق الريفية. كذلك امتدت شبكة الكهرباء لتمسح 99،5 من التراب التونسي.

أما بالنسبة لبقيّة الأهداف، فهي إما أنها تحققت جزئيا، أو أنها لم تبلغ المعدلات المطلوبة. فالهدف الثالث الخاص بإلغاء كل الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة، يلاحظ بأنه قد تحقق جزئيا، ولكن في الاتجاه المعاكس. بمعنى

أن الفوارق في الجنس انقلبت، حيث أصبح الذكور أقل حظاً من البنات في نسبة التمدرس أو في مستوى جودة النتائج. أما بالنسبة للتمكين السياسي، فقد ارتفعت نسبة وجود النساء بالبرلمان إلى حدود 25 بالمائة مقابل 4 بالمائة في سنة 1990. وبلغت نسبة 2،15 بالمائة بمجلس المستشارين، و20 بالمائة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، و26 بالمائة بالمجالس البلدية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد أصبحت المرأة تحتل مكانة هامة، حيث بلغت مشاركتها بالقطاع الزراعي 28 بالمائة، و44 بالمائة في المجال الصناعي. لكن عدد النساء الأميات لا يزال رغم الجهود التي بذلت ضعف عدد الرجال وذلك بنسبة 5،28 بالمائة حسب إحصائيات 2007. كما أن التمييز لا يزال قائماً في مجال العمل، حيث أن نسبة البطالة في أوساط النساء هي في حدود 8،17 بالمائة مقابل 8،12 بالمائة عند الرجال.

كذلك الشأن فيما يتعلق بالهدف الرابع المتعلق بخفض وفيات الأطفال، والذي حصل فيه تقدم لكنه لم يتحقق بعد رغم الجهود المبذولة في هذا السياق. فنسبة الوفيات كما سجلت عام 2007 كانت في حدود 5،18 بالمائة من كل ألف ولادة. أما بالنسبة للهدف الخامس الذي يقتضي تقليص نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى حدود ثلاثة أرباع مع حلول سنة 2015، فإن هذه النسبة تقلصت إلى حدود النصف خلال الخمسة عشر سنة. والعائق الرئيسي لتحقيق ذلك هو التفاوت القائم بين الجهات التونسية في مجال الخدمات الصحية.

ب- رصد أهداف الألفية من خلال التقارير الوطنية

أنجزت تونس إلى حد الآن تقريرين. صدر التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية في سنة 2004. وقد تم إعداده من قبل منظومة الأمم المتحدة والحكومة التونسية. وفي ضوء النتائج التي كشف عنها، قررت وزارة التنمية والتعاون الدولي بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في تونس الدعوة إلى إعداد تقرير ثان، جاء مكملًا لما توصل إليه التقرير الأول.

أما عن كيفية إعداد وتحضير هذين التقريرين؟ وهل تم إشراك منظمات المجتمع المدني بشكل فاعل في ذلك؟

يتم في البداية إعداد تصور عام لصياغة التقرير بناء على تعاون قائم ومستمر بين الحكومة التونسية ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في تونس. وبعد إعداد

المشروع الأولي للتقرير، يقوم الطرفان بتنظيم ورشة على الصعيد الوطني، تدعى إليها المؤسسات والمنظمات المحلية والمركزية والإقليمية، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني التي يتم اختيارها وفق مقاييس تستثني أحيانا بعض الجمعيات المستقلة التي قد تكون لها مواقف نقدية تجاه السلطة. كما تم أيضا دعوة عدد من الشركاء الدوليين.

هل تنشر التقارير وتعمم على الرأي العام ويصار إلى مناقشتها لإطلاعه عليها؟

بعد الانتهاء من صياغة التقرير الأول، تم نشره ووضع على ذمة الراغبين في الإطلاع على فحواه. لكن التقرير الثاني الخاص بالفوارق بين الجهات، لا تزال توجد صعوبات للحصول على نسخة منه لأسباب لا تزال غير معروفة. مع الملاحظ أن التقرير السابق تم الترويج له إعلاميا وسياسيا، واستعمل بشكل مكثف للتوعية بما انتهى إليه من نتائج وملاحظات، نظرا لما تضمنه من معطيات إيجابية.

هل تتضمن التقارير مقترحات وخطط عمل وهل يجري الالتزام بها وتقييمها في التقارير اللاحقة؟

فيما يتعلق بالتقرير الأول، الذي صدر عام 2004، انتهى إلى تحديد جملة من الملاحظات، وفي مقدمتها إشارته إلى وجود تفاوت في تحقيق أهداف الألفية بين الجهات أو المناطق التونسية، خاصة بضواحي العاصمة والمناطق الساحلية من جهة، وبين جهات الجنوب والشمال الغربي من جهة ثانية. وبناء على ذلك، التزمت الحكومة بتركيز عنايتها على المحافظات الداخلية، وأدرجت ذلك ضمن أهداف المخطط الحادي عشر للتنمية. كما تقوم الوزارات والمؤسسات القطاعية بمتابعة الجوانب الخاصة بها، لكن ذلك لم يمنع من استمرار ظاهرة التفاوت بين الجهات التي لا يزال بعضها يواجه أشكالا متنوعة من الحرمان.

حالة التنمية من خلال التقريرين

نظرا للتقدم الحاصل في سياق إنجاز معظم أهداف الألفية، وبناء على شهادات موثوق بها من قبل هيئات إقليمية ودولية مختصة، فإن الحكومة التونسية بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة العاملة بتونس تسعى في كتابة تقريرها إلى رصد حالة التنمية بشكل مقبول. لكن ذلك لا يمنع حصول تفاوت بين الجهات الرسمية وجهات أخرى أكاديمية أو تنتمي إلى المعارضة والمجتمع المدني في مستوى قراءة الأرقام المعلنة وتأويل النتائج المترتبة عن التقارير الرسمية.

ج- العمل على أهداف الألفية

هل أهداف الألفية موجودة بوضوح في السياسات الرسمية؟

تعمل الحكومة على إدراج أهداف الألفية ضمن مخططاتها التنموية، وقد أصبحت في السنوات الأخيرة تأخذ ذلك بعين الاعتبار في سياساتها وخطابها السياسي، بل وتجعل منه وسيلة من وسائل كسب ثقة الهيئات الدولية وجهات التمويل، مثل البنك الدولي والبنوك والمؤسسات الإقليمية

المنظمات غير الحكومية وأهداف الألفية

المشكلة الأساسية التي يواجهها المجتمع المدني في تونس كونه يتحرك في بيئة تشريعية وسياسية تجعله عرضة باستمرار لتدخل أجهزة الحزب الحاكم والدولة في نشاطاته وشؤونه الداخلية، وهو ما من شأنه أن يمس من استقلاله وحرية في النشاط والمبادرة. وبناء عليه، فإن الحكومة لها قطاع واسع من الجمعيات المرتبطة بالسلطة أو الموالاة لها بشكل من الأشكال. وتقوم هذه الجمعيات بعمل لا بأس به في مجال التعريف بأهداف الألفية، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية، التي تقدم لها الدعم والمساعدة. أما الجمعيات المستقلة والنقدية، فإنها تواجه صعوبات هامة ومتنوعة، وفي مقدمتها المنظمات المختصة في الدفاع عن حقوق الإنسان والعاملة في مجال التعبئة والحماية. لكنها مع ذلك، تبذل جهودا كبيرة من أجل الدفاع عن أهداف الألفية، وتقدم ملاحظاتها النقدية حول جوانب القصور التي تراها في سياسات الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والحكم الصالح والنقص الكبير في المجال الديمقراطي. وتلقى هذه الجمعيات المستقلة دعما وتضامنا من قبل المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية. وقد تعتمد الحكومة من حين لآخر إلى تشريك هذه المنظمات المستقلة في بعض المناسبات التشاورية.

د- سنة 2010 ومراجعة أهداف الألفية

أ- العوامل الخارجية ومسار التنمية

بحكم موقعها الجغرافي وحرصها منذ بداية تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق اندماج أوسع في الاقتصاد العالمي، فقد أصبح الاقتصاد التونسي متأثرا أكثر من أي وقت مضى بأية تقلبات يمكن أن تصيب التوازنات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية. وبالرغم من أن الاقتصاد

التونسي تمكن من الصمود نسبيا أمام تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بسبب أن نسبة اندماج تونس في الدورة المالية العالمية لا تزال محدودة وأن البنوك المحلية ليست مرتبطة كثيرا بالسوق المالية الدولية والأوروبية، وهو ما جعلها في مأمن خلال احتداد العاصفة، إلا أن السوق المحلية قد ارتبطت بشكل قوي بالسوق الأوروبية، وبالأخص الفرنسية منها. وبالتالي فإن أي عجز يمكن أن يصيب ميزانيات شركائها الرئيسيين مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، سينعكس بالضرورة على السوق المحلية وعلى الاقتصاد التونسي، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي المباشر، وتأثر بعض القطاعات الحيوية، مثل النسيج وسوق قطع الغيار للسيارات والسياحة. وهو ما أدى إلى غلق وإفلاس عديد المؤسسات والمصانع في تونس، مما خلف وراءه فقدان أكثر من 30 ألف وظيفة وفرصة عمل. كما توقفت بعض مشاريع الاستثمار الكبرى التي شرعت في إقامتها بعض المؤسسات الخليجية والدولية. وقد تسببت تلك المضاعفات السلبية في تراجع نسبة النمو من 5 بالمائة إلى 3 بالمائة، قبل أن يتم تدارك ذلك.

ب- بناء شراكات إقليمية

هل هنالك تعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني أصبحت الحكومة التونسية خلال السنوات الأخيرة حريصة جدا على تنويع تجارتها الخارجية، وبذلت خلال السنوات الأخيرة جهودا ملموسة من أجل البحث عن أسواق مالية متنوعة، لكن بالرغم من تحقيقي بعض النتائج المحدودة، فإن الاقتصاد التونسي بقي مرتبطا إلى حد كبير بدول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. ولهذا السبب كانت تونس في مقدمة دول المغرب العربي وشمال إفريقيا التي دعمت مبادرة إقامة الاتحاد المتوسطي، عسا أن يوفر ذلك فرصا جديدة للاقتصاد التونسي. غير أن هذه المبادرة لا تزال تراوح مكانها.

أما فيما يتعلق بدرجة انفتاح الحكومة على مختلف مكونات المجتمع المدني، ودعوتها لمناقشة هذه التحديات، فإن ذلك لا يزال محدودا وظرفيا، بحكم العوامل السياسية والتشريعية التي سبقت الإشارة إليها. المبادرة الوحيدة التي تمت خلال الأشهر الأخيرة، والمتعلقة بأهداف الألفية فقد تمثلت في ورشة العمل الهامة التي عقدت مؤخرا لمناقشة نتائج التقرير الثاني الذي تم إنجازه،

والذي بادرت به الحكومة، ودعت إليه عددا من الجمعيات والهيئات الدولية وبعض الخبراء المحليين لمناقشة إشكالية التفاوت بين الجهات.

ج- الهدف الثامن

هل هنالك مبادرات وطنية مرتبطة بوضوح بالهدف الثامن من أهداف الألفية للتنمية؟

لا توجد حتى كتابة هذا التقرير أي مبادرة تتعلق بمناقشة ومراجعة الهدف الثامن. مع الملاحظ أنه فيما يخص مسألة الديون، فإن تونس لا تزال حريصة على الالتزام بدفع أقساط ديونها بشكل دوري ودون تأخير، وهو ما جعلها محل احترام وثقة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. أما بالنسبة لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد حققت تونس نموا سريعا في هذا المجال. إذ قفز عدد الذين يتمتعون بخط هاتفي من 500 ألف منخرط عام 1994 إلى تسعة ملايين و200 ألف خط في سنة 2007 من مجموع 10 ملايين ساكن، حيث تم توسيع الشبكة لتشمل جميع المناطق بما في ذلك الأرياف. لكن ذلك اقترن بتشديد الرقابة على الأترنت، وخاصة المواقع التي تعتبرها السلطة مناهضة للسياسات الرسمية، أو تلك التي تنزع نحو الاستقلالية، وهو ما جعل عددا من المنظمات الإقليمية والدولية تعتبر تونس من بين الدول المعروفة برقابتها الشديدة للأترنت.

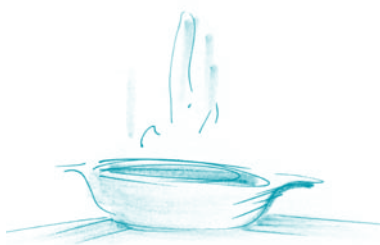
المشكلة الرئيسية التي تتعلق بالهدف الثامن هو غياب نقاش وطني ومعق حول المسألة التي تتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني حول الجانب الخاص بـ «الالتزام بالحكم الرشيد»، والذي يشمل الشفافية والمحاسبة والديمقراطية.

4- خلاصات واقتراحات

كيف يمكن تفعيل مسار الأهداف الإنمائية للألفية؟ وهل من أطروحات بديلة لهذا المسار، خصوصا بعد سنة 2015؟

تأسيسا على الملاحظات السابقة يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

1. حققت تونس تقدما ملموسا في مسار تجسيد أهداف الألفية، لكن الحكومة وجميع أطراف المجتمع المدني لا تزال مطالبة ببذل مزيد من الجهد الجماعي حتى تتجسد جميع الأهداف ويستفيد منها جميع المواطنين.
2. يشكل التفاوت بين الجهات التحدي الرئيس الذي يواجه العملية التنموية في تونس. وإذا ما لم يتم التغلب على ذلك فإنه سيقود إلى حرمان قطاع واسع من السكان من التمتع على قدم المساواة مع بقية المواطنين بثمار جهود التنمية. وهو ما يستوجب تشجيع سياسة اللامركزية، وإشراك مختلف الهياكل الجهوية في التخطيط وتنفيذ السياسات المحلية.
3. العمل على بناء شراكة حقيقية مع ممثلي المجتمع المدني، والتعامل مع منظماتهم دون تمييز أو إقصاء، حتى تكون السياسة التنموية تعبيراً عن اختيار مجتمعي، وليست أمراً مسقطاً أو عملاً فوقياً. وحتى تتحقق هذه الشراكة، لا بد من أن تتم مراجعة التشريعات المتعلقة بقانون الجمعيات وحق التنظيم والتجمع، وإطلاق الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير والصحافة.
4. ضرورة فتح حوار وطني يشترك فيه الجميع حول كيفية إقامة الحكم الرشيد، باعتباره شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة.

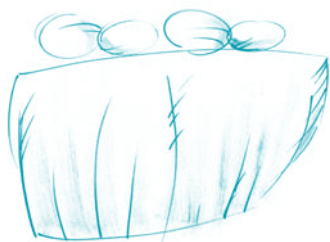


دراسة حالة السودان

إعداد

محمد ابراهيم عبده

المنتدى المدني السوداني



مقدمة

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام (2003م) والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأهداف التنموية للألفية، والذي تمت صياغته في سنة 2000م، وتبنّاه أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق - وألزم البلدان الغنية والفقيرة - ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر. وقد جاء التقرير الذي أعده عدد كبير من الخبراء من كل أنحاء العالم كتعبير عن برنامج للتنمية له أهداف محددة، وميقات محدد للوصول إليها. كما يمكن قياس التقدم نحو تلك الأهداف أو التباطؤ في تحقيقها أو تراجعها عنها.

يتعرض هذا التقرير لخمسة من الأهداف الثمانية التي توفرت المعلومات عنها لنرى ما تم تنفيذه من هذا الأهداف في السودان.

الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين

الغاية: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف، وذلك بين عامي (1990 - 2015م). وقد حدد الخبراء أن من تقل دخولهم عن دولار واحد في اليوم يعتبرون في عداد من هم في حالة الفقر الشديد أو الفقر المدقع... كما تحدد أن من يقل دخلهم اليومي عن دولارين في اليوم يعتبرون تحت حد الفقر العادي. وأكد البرنامج التنموي للألفية على أن جهود مكافحة الفقر يجب أن تركز على الاحتواء والشمول الاجتماعي، وعلى السياسات الهادفة وإيجاد فرص عمل.

جاء توقيع السيد/ رئيس الجمهورية على ذلك التعاهد الدولي الخاص

بالأهداف التنموية للألفية في عام 2000م - والسودان تشرف على نهاية تنفيذ الخطة العشرية للتنمية (1992 - 2002م). وهي الخطة التي لم تتمكن من الوصول إلى أهدافها المعلنة - بل وسقطت سقوطاً شنيعاً في ذلك. أما فيما يتعلق بتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية البشرية فقد تم تسجيل أقل نسب إنتاج للحبوب الغذائي، ففي حين أن الخطة العشرية هدفت إلى إنتاج (20) مليون طن من الذرة مع نهايتها في عام (2002م)، لكن الذي تحقق فعلاً (2) مليون و(825) ألف طن، وهو ما يساوي (14%) من هدف الخطة العشرية. كما أن هذا الإنتاج في نهاية الخطة العشرية يساوي ما يقل عن (60%) من إنتاج الذرة لعام 88/89م قبل حكومة الإنقاذ وآخر سنوات الحكم الديمقراطي. كما هدفت الخطة العشرية لإنتاج (2) مليون (360) ألف طن من القمح في نهايتها، ولكن الذي تحقق (247) ألف طن وهو نفس الإنتاج الذي كان في آخر سنوات الحكم الديمقراطي، وإنتاج الدخن ظل يراوح مكانه بعد نهاية الخطة مقارنة بما قبلها - هذا فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الغذائية كإشارة لما كان قبل توقيع السيد/ رئيس الجمهورية على الأهداف التنموية للألفية - قد جاء تأكيداً لذلك في التقرير المشترك بين حكومة السودان والبنك الدولي في عام 2003م.

في ذلك التقرير المشترك تم التوصل إلى أنه قد حدث نمو اقتصادي في السودان يتراوح بين (6%) إلى (10%) خلال السنوات التي سبقت ذلك النمو الاقتصادي. وقد استأثرت به شريحة ضيقة من المجتمع السوداني، وألقيت التكلفة الباهظة لذلك على أكتاف الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين تدهورت مستويات معيشتهم مما يهدد بانهيار ما تم من (إصلاح اقتصادي)!. إذا لم تتخذ سياسات عميقة منحاذاة للفقراء، وكما أشار التقرير المشترك فإن أعداد الفقراء قد زاد في السودان كمؤشر مهم لتدهور التنمية البشرية. ما هي الصورة في السودان كما أشار إليها تقرير الأمن الغذائي الصادر عن إدارة الأمن الغذائي التابع لوزارة الزراعة لعام (2006م) نجد أن هنالك حوالي (400) ألف طن نقصاً من الحبوب الغذائية، ويمثل النقص في دارفور الكبرى كمية تزيد عن خمسمائة ألف طن، وفي ولاية كسلا حوالي (45) ألف طن، وشمال وغرب كردفان (83) ألف طن، والنيل الأبيض حوالي (3) آلاف طن، والخرطوم (866) ألف طن.

هذه صورة تدعو للقلق البالغ، وتهدد بالمجاعة من جراء فجوة الغذاء ولائياً وعلى مستوى القطر. وفي هذا السياق تشير معلومات بنك السودان إلى أن

البلاد تستورد حوالي مليون ونصف المليون طن من القمح.

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال

جاء في تقرير (الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية والذي قام بإعداده ونشره برنامج الأمم المتحدة - في ديسمبر 2003) أن تيرة تقدم المنطقة نحو تقليص وفيات الأطفال دون الخامسة غير كافية لتحقيق هذه الغاية بحلول عام 2015 م، حيث حققت بعض الدول من ضمنها جيبوتي والصومال ركوداً أو تقدماً بطيئاً. بالنسبة للسودان يلاحظ بأن التقرير الأول للأهداف التنموية والصادر عن حكومة السودان قد أكد حدوث تقدم ضئيل في مجال المؤشرات المتعلقة بمجال الصحة منذ العام 1990 م. وقد تعاطى منذ العام 2000 م حوالي خمسة ملايين طفل فيتامين (أ) مرتين في العام، وتم التطعيم ضد الحصبة لما يزيد عن 8 ملايين طفل أعمارهم أقل من 15 عاماً. وقد تعرض التقرير أيضاً لوفيات الأطفال الذين سنهم أقل من خمسة سنوات بكل ولايات شمال السودان كما يشير الجدول التالي:

جدول وفيات الاطفال حديثي الولادة ودون سن الخامسة في العام 2004

الولاية	حديثي الولادة بين كل 1000	دون الخامسة بين كل 1000
الشمالية	50	78
البحر الاحمر	116	165
كسلا	1	148
القضارف	68	117
الجزيرة	43	59
سنار	52	98
النيل الابيض	70	111
النيل الازرق	101	172
الخرطوم	69	103
شمال كردفان	60	103
جنوب كردفان	95	147
غرب كردفان	72	95
شمال دارفور	61	101
جنوب دارفور	64	96
غرب دارفور	72	104

اما التقرير الاحصائي الصادر عن وزارة الصحة الاتحادية للعام (2006) فقد

شهد خلال العام 2006 وفاة حديثي الولادة بما يزيد عن 57 من بين كل ألف رضيع، كما سجلت 112 حالة وفاة من بين الأطفال دون الخامسة بين كل ألف حالة.

نلاحظ أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة متدني جدا مقارنة بحجم الصرف الحكومي. ففي العام 2006 بلغت نسبة الصرف على قطاع الصحة 1.6% من جملة الإنفاق الحكومي.

هذا الوضع يحتاج الى مزيد من الجدية حتى نحقق هذا الهدف والذي يبدو بعيد المنال على ضوء أدائنا الحالي.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأمهات

ورد بالتقرير المشترك بين حكومة السودان والفريق القطري للأمم المتحدة 2004 أن حالات الوفاة للأمهات كانت في العام (1990-1989) 537 حالة بين كل 100 الف ولادة حية. وحسب برنامج وزارة الصحة يجب أن تنخفض حالات الوفاة في صفوف الأمهات الى 134 حالة بين كل 100 الف ولادة، ولكن التقرير الرسمي المذكور توقع ان لا يتم بلوغ هذا الهدف، وتوقع ان تظل الوفيات بين الأمهات في حدود 459 حالة من بين كل 100 الف ولادة. وأشار التقرير الى أن وفاة أعداد كبيرة من النساء سببه انعدام الخدمات الصحية.

وهكذا نجد ان مستقبل السودان في خطر اذا تواصل هذا المستوى المنخفض للغاية لخدمات الأمومة والطفولة، وخاصة في الولايات الأقل نمواً، وهو ما يستوجب إحداث التوازن في الخدمات الضرورية بين الولايات الأفضل وتلك الأقل حظاً.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الغاية: دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية. يشمل هذا الهدف أربع مؤشرات وهي (أ) إدخال مبدأ الاستدامة في برامج الدولة التنموية، (ب) خفض معدلات فقدان التنوع الحيوي، (ج) خفض إلى النصف أعداد السكان الذين لا يحصلون على خدمات المياه و الصرف الصحي، و (د) تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما

لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام 2020م.

أشار التقرير المشترك بين حكومة السودان والفريق القطري للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 2004م إلى أن كمية الأمطار بالصحراء الشمالية كانت في حدود الصفر مقابل حوالي 1.500 مليمتر في جنوب السودان. كما أن (35%) من مساحة السودان تقع ضمن الصحراء و(20%) شبه صحراء و(25%) في السافنا الفقيرة و(12%) في السافنا الغنية و(8%) تمثل وديان حطب الوقود والنباتات الجبلية. وكما تشير وحدة مراقبة البرنامج القومي للحد من الجفاف والتصحر فإن نصف مساحة السودان قد تأثرت بالتصحر والنتاج عن سوء استعمال الأرض والزراعة والرعي بأزيد عن طاقة التربة والمياه والقطع الجائر للغابات - ففي عام 1990 - بحسب وحدة المراقبة - فإن الغابات تقلص بسرعة تزيد عن واحد بالمائة في العام. فأرض واسعة تتآكل والمساحات الجافة أو شبه الجافة يمارس عليها ضغط شديد لأن السكان يبحثون عن المزيد من الأراضي للزراعة والمرعي. فتآكل الأرض يقلل الإنتاجية وهو ما يدفع بالسكان إلى الوصول لمزيد من الأرض، وهذه الدائرة اللعينة تؤدي إلى المزيد من تدهور الأرض والقابلية للتآكل وتدهور البيئة. وقد ازداد بوضوح بعد ضربات الجفاف في الثمانينيات وقطع الأشجار لأسباب متعددة، وترتب عن ذلك ضغط شديد على المراعي ناتج عن أن مشاريع الزراعة الآلية تكون خصماً على أخصب المراعي، وكل ذلك يزيد من عوامل الضغط واستنزاف الموارد الطبيعية.

وفي عام 2006م وضمن إطار النفرة الخضراء تم التمويل من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للهيئة القومية للغابات بمبلغ 60 مليون دينار وتساوي 0.6 مليون جنيه أو 600 ألف جنيه بالعملة الجديدة. وقد كان المبلغ الذي طلبته الهيئة القومية للغابات في ذلك العام هو 53 مليون جنيه جديد، في حين اعتمد لها بالميزانية 4 ملايين جنيه جديد. أما ما دفع فعلاً عند التنفيذ فهو يساوي ما يزيد قليلاً عن 1% من المبلغ الذي طلب من قبل الهيئة و 15% من المبلغ الذي اعتمده وزارة المالية. أما في العام 2007م فلم تتسلم أي مبلغ من وزارة المالية وفي عام 2008م. وفي إطار برامج النهضة الزراعية والتنمية وما تعهدت به وزارة المالية بمبلغ 40 مليون جنيه لإعادة تأهيل حزام الصمغ العربي و 1 مليون جنيه لمشاريع التنمية القومية للغابات ومتبقي الاجتماع المشترك لغابات إفريقيا والشرق الأدنى الذي انعقد بالسودان وهو مبلغ 2

مليون و150 ألف جنيه ولم يدفع أي مبلغ مقابل كل ما ذكرناه سابقاً أما مشروع الرحف الأخضر فقد اعتمد له مبلغ 5 ملايين ودفع له 50 ألف جنيه فقط أي 1% وعليه تصبح جملة المبالغ التي تم استلامها من جملة المعتمد من وزارة المالية تساوي 0.1% أي واحد من ألف.

والحال أن مقابل كل شجرة يتم قطعها الآن، يتم إحلال ست أشجار فقط مكانها... ويتواصل إهمال تنمية الغابات.

مؤشر: تحقيق تحسن في حياة القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام 2020م.

في تقرير الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية الصادر عن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) عام (2003م) جاء في ما يتعلق بهذه الغاية أن أحد المؤشرات يتمثل في نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات محسنة للصرف الصحي في المناطق الحضرية.

جدول نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي

الولاية	نسبة الحصول على المياه	نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي
الخرطوم	93	87
جنوب كردفان	79	51
الجزيرة	78	57
سنار	74	55
البحر الأحمر	72	51
الشمالية	77	79
غرب كردفان	67	73
كسلا	60	47
القضارف	59	40
نهر النيل	58	86
شمال دارفور	56	57
جنوب دارفور	50	63
شمال كردفان	42	36
نهر النيل	39	48

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقد أشار هذا التقرير إلى أنّ نسبة السكان الذين يصلون إلى مياه شرب آمنة متفاوتة للغاية بين الولايات المختلفة، وحسب ما جاء في هذا التقرير فإن ولاية الخرطوم تغطي نسبة (93%) من السكان لمياه الشرب الآمنة و(79%) في ولاية جنوب كردفان و(78%) في ولاية الجزيرة (74%) في سنار و(72%) في البحر الأحمر و(77%) في الولاية الشمالية و(67%) في غرب كردفان و(60%) في كسلا و(59%) في القضارف و(58%) في نهر النيل و(56%) في شمال دارفور و(50%) في جنوب دارفور و(42%) في شمال كردفان و(39%) في النيل الأبيض و(29%) في غرب دارفور، وجاءت هذه المرة ولاية النيل الأزرق في مؤخرة الركب من بين ولايات شمال السودان، وتفوقت على ولاية دارفور وتسلمت منها دفعة أدنى مستوى من بين الولايات الشمالية التي كانت على الدوام حكرًا على ولاية غرب دارفور في كل الخدمات الاجتماعية وغيرها.

أما عن الصرف الصحي فقد جاء في ذلك التقرير أن نسبة السكان الذين يتمتعون بخدمات محسنة للصرف الصحي فقد كانت نسبتهم (87%) في ولاية الخرطوم و(86%) في نهر النيل و (79%) في الولاية الشمالية و(73%) في غرب كردفان و(63%) في جنوب دارفور ونفس النسبة في ولاية النيل الأزرق و(58%) في ولاية الجزيرة و(57%) في شمال دارفور و(55%) في سنار و(54%) في النيل الأبيض و(51%) في جنوب كردفان ونفس النسبة في ولاية البحر الأحمر و(48%) في غرب دارفور و(47%) في كسلا و(40%) في القضارف و(36%) في شمال كردفان - وهكذا وللمرة الثانية على التوالي تجد ولاية غرب دارفور من تتفوق عليه في نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات محسنة للصرف الصحي.

وأشار التقرير إلى أن نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى شبكات صرف صحي في السودان هي (6%)، ومن بين سكان الحضر يتمتع (3.5%) بالوصول إلى خدمات سبتك تانك. وفي الحضر هنالك (26.4%) يستعملون الحفر التقليدية، وأيضاً (49.5%) في الريف. وبشكل عام هناك في السودان الشمالي (45%) من السكان يستعملون الحفر التقليدية منهم (58%) لسكان المدن و(38%) لسكان الريف. وأكد التقرير أنّ الصرف على تنمية هذه الخدمات يساوي (4.2%) من جملة منصرفات التنمية لذلك العام.

وجاء القول الفصل في هذا الأمر في تقرير مشترك بين حكومة الوحدة الوطنية

وحكومة جنوب السودان والإحصاء المركزي والذي صدر في ديسمبر عام 2007م، الذي أشار إلى أن (28%) من سكان السودان يشربون من مياه يتم توصيلها داخل مساكنهم أو جماعيا في مساحة مسورة و(7%) من السكان يشربون من حنفيات عامة أو يدوية الدفع و(12%) من آبار بمواسير و(11%) من آبار محبة أو انهار صغيرة و(1%) من مياه الأمطار و(15%) من آبار وأنهار صغيرة غير محمية و(8%) يشربون من مياه سطحية و(18%) من مياه غير محسنة.

ولكن هنالك مفارقات عظيمة بين الولايات المختلفة. فالأسر التي تشرب من مياه شرب تصل إلى داخل سكتناهم حتى عام (2006م) يساوون (8.7%) من جملة سكان السودان، وفي الخرطوم (29.9%) وسنار (20.1%) والجزيرة (14.1%) وكسلا (11.9%) ونهر النيل (9.8%) وفي القضارف و(2.8%) وفي شمال كردفان (3.7%) وفي شمال دارفور (0.9%) أي (9) من ألف، ونفس النسبة في جنوب دارفور. أما غرب دارفور فهي (0.1%) أي واحد من ألف وتصل النسبة إلى صفر في جنوب كردفان وصفر في غرب الاستوائية و(12.5%) في الوحدة و(7.1%) شمال بحر الغزال و(5.7%) من غرب بحر الغزال و(4%) في أعالي النيل و(0.5%) أي خمسة من ألف من شرق الاستوائية.

أما الأسر التي تأخذ مياه الشرب من مواسير الدوانكي فهم (19%) من جملة الأسر في السودان و(66.7%) في الولاية الشمالية و(56.6%) في نهر النيل و(51.9%) في الجزيرة و(45.9%) في ولاية الخرطوم و(27.2%) في ولاية النيل الأبيض و(20.6%) في سنار. وتنحدر النسبة إلى صفر في جنوب كردفان و(4.1%) بجنوب دارفور و(1.8%) في غرب دارفور و(1.5%) في شمال دارفور وأعلى نسبة في الجنوب في شمال بحر الغزال (4.8%) و(2.5%) في جونقلي و(1.7%) في أعالي النيل و(0.2%)، أي (2) من ألف في البحيرات و(0.5%) أي (5) من ألف في شرق الاستوائية ومن حنفيات عمومية يشرب (16%) في غرب دارفور و(15.5%) في جنوب دارفور و(15.8%) في شمال كردفان و(11%) في سنار و(10.3%) في القضارف وأعلى نسبة في جنوب السودان (9.5%) في جونقلي و(7.4%) في أعالي النيل و(0.5%) أي (5) من ألف في ولاية البحيرات و(1.1%) في غرب الاستوائية وصفر في كل من ولايتي الاستوائية المتبقيتين. أما الذين يشربون من البراميل المجرورة بالحيوان فنسبة الأسر هنا هي (41.5%) في

البحر الأحمر و(22.2%) في جنوب دارفور وفي ولاية الخرطوم (15.9%) (وهؤلاء هم النازحون والمهمشون للمرة الثانية) و(10.8%) في جنوب كردفان.

أما نسبة الأسر الذين يشربون مياهاً حسب المسافة لمصدر المياه الذي يبعد ساعة أو أكثر من سكناتهم فإن المتوسط القومي للأسر في السودان (42.9%) و (84.9%) في البحر الأحمر و(67.1%) في كسلا و(65.1%) في النيل الأبيض و(54.2%) في جونقلي و(52.1%) في غرب الاستوائية و(45.9%) في شمال دارفور و(32.6%) في ولاية الخرطوم و(28.8%) في غرب دارفور و(43.9%) في جنوب دارفور و(28%) في القضارف ونهر النيل (27.9%) ثم الولاية الشمالية (23%) وهذا يشير إلى معاناة النساء على وجه الخصوص في جلب مياه الشرب والمسافات الطويلة التي تقطع للوصول إلى مصادرها.

أما الصرف الصحي المحسن فنسبة الأسر التي تتوفر لها هذه الخدمة هي (83.2%) في نهر النيل و(79.7%) في الولاية الشمالية و(78%) في الخرطوم (32.3%) في شمال دارفور و(32.3%) و(29.8%) في غرب دارفور و (20.1%) في جنوب دارفور و 14.2% في جنوب كردفان و(10.7%) في النيل الأزرق و(11.2%) في غرب الاستوائية و(7.5%) في أعالي النيل و(5.6%) في ولاية البحيرات و(5.6%) في الوحدة و(5.3%) في شمال بحر الغزال و فقط (1%) في واراب والمتوسط القومي لكل السودان بنسبة (31.4%) من الأسر في السودان.

ولم يحدد التقرير ما هو الهدف النسبي المحدد لكي يتم تحقيقه خلال الفترة الماضية، ولكن من الواضح أن هذا الجهد الضئيل المبذول لا يبشر بإمكانية تحقيق هدف التنمية الألفية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي المحسن.

الهدف الثامن: جعل المساعدات أكثر فعالية

لن تكون زيادة المساعدات كافية، ووفقاً لدراسة حديثة العهد أجراها البنك الدولي، كانت المعونة التي قدمت في أوقات وأمكنة مختلفة، (فعالة للغاية، وغير فعالة كلياً وكل ما بين الحدين). لقد ساهمت المعونة في انجاز العديد من النجاحات الباهرة خلال العقود الأخيرة، وذلك في عديد الدول مثل أندونيسيا وجمهورية كوريا في السبعينيات بوليفيا وغانا في الثمانينيات،

أوغندا وفيتنام في التسعينيات. ودفعت البرامج الدولية إلى الثورة الخضراء، وجهود السيطرة على وباء عمى الأنهار، وحملات التلقيح المتوسعة ضد أمراض الطفولة، لكن الكثير من المعونة ذهب إلى بلدان ينتشر فيها الفساد بقوة وتقودها سياسات مضللة - وهي أوضاع لا تؤدي إلا إلى تبيد المعونة هباء.

ما الذي يمكن فعله لضمان أن تكون المساعدات أكثر فعالية، لا سيما في تسريع التقدم باتجاه الأهداف؟. هناك ثلاث قضايا هيمنت على التحليلات الأخيرة: الحكم الأقوى، وازدياد الملكية، والممارسات الأفضل في توظيف المعونة، وهي محورية في مبادئ الشراكة الأقوى التي ظهرت في مونترالي وجوهانسبيرج.

وينظر إلى الحكم - أي السياسات والمؤسسات التي تنظم تفاعلات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع - على أنه جزء من أساس النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستديمين. ولذلك، جعلت بلدان مانحة عديدة دعمها مشروطاً بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقوية الحكم، وأمنت الدعم اللازم لذلك عبر التعاون التقني في المقام الأول، وتعتبر إجراءات محاربة الفساد، وتبني سياسات اقتصادية واسعة صائبة، وتطبيق أنظمة فعالة وقابلة للمحاسبة عن استعمال الموارد العامة، أساسية لضمان ألا يتم هدر الموارد الخارجية. كما أنّ سيادة القانون، وتنفيذ العقود السليمة، والمؤسسات التنظيمية العامة القوية، مهمة في أعمال اقتصاد السوق، وهذه عناصر مهمة للحكم الاقتصادي الصالح.

لكن هنالك أبعاد أخرى للحكم مهمة أيضاً. كما حاول تقرير التنمية البشرية للعام 2002م أن يبرهن فإن التنمية البشرية تتطلب حكماً ديمقراطياً يستجيب لاحتياجات الفقراء، ويتطلب الحكم الديمقراطي أكثر من سياسات ومؤسسات تضمن خدمات عامة فعالة. إنه يتطلب مؤسسات وأنظمة عادلة، وأيضاً عمليات صنع قرار تعطي الناس حق المشاركة في إبداء الرأي وتتيح لهم إخضاع السلطات للمحاسبة. ولذلك، تعتبر المؤسسات السياسية التي تعزز صوت الناس ومحاسبة الحكومة هامة لتسريع التقدم باتجاه الأهداف، على الرغم من أن جدول أعمال مناصر للفقراء قد يتعارض مع المصالح المكتسبة للنخب. وهذا ما ورد في تقرير التنمية البشرية (2003) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دراسة حالة لبنان

إعداد

ربيع فخري

اتحاد المقعدين اللبنانيين



يأتي هذا التقرير في إطار التحضير لجلسات المشاورة غير الرسمية التي دعى لها الأمين العام للأمم المتحدة بغية دفع مسار الأهداف الإنمائية للألفية، في السنة العاشرة لإطلاقها، في اتجاهات بناءة وإيصال صوت المجتمع المدني المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى المحافل الدولية.

يعتبر لبنان بحسب تصنيف البنك الدولي من بين الدول ذات الدخل المتوسط، حيث يسجل مؤشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ما نسبته \$5944. غير أن ذلك لا يعكس بالضرورة البعد التوزيعي للناتج المحلي ولا أثره على القطاعات الاقتصادية المنتجة. حيث تواجه جهود التنمية تحديات أساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويأتي الغياب لإستراتيجية تنموية واضحة متبناة من قبل الدولة اللبنانية على رأس هذه التحديات. فالبلد الذي خرج من حرب أهلية مدمرة في العام 1990، لم يتمكن من تحقيق التعافي الاقتصادي والإقلاع في عملية النمو الطويل الأمد. أضف الى ذلك هشاشة الإستقرار السياسي وذلك لعوامل خارجية وداخلية، فعلى المستوى الخارجي تعرض لبنان خلال العقد من الزمن الماضيين الى ثلاثة اعتداءات اسرائيلية (1992، 1996 و 2006) إستهدفت البنية التحتية الإقتصادية للبلاد وقد قدرت الكلفة الإقتصادية للعدوان الأخير (2006) بحوالي 5-5% من النمو الإقتصادي السنوي. أما على المستوى الداخلي، فمنذ العام 2005 ولبنان يمر بأحداث دراماتيكية متتالية بدءاً من إغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، وأحد أبرز الشخصيات السياسية المحليّة والدولية وما تبعه من سلسلة اغتيالات استهدفت نواباً ووزراء وصحفيين إضافاً الى تفجيرات عشوائية، الى العام 2007 حين تدهورت الأوضاع السياسية مع ازدياد حدة التجاذبات السياسية والطائفية وصولاً الى فراغ في

مركز رئاسة الجمهورية وخلاف دستوري حول شرعية الحكومة، وكنتيجة مباشرة لهشاشة الإستقرار السياسي على مسار التنمية يمكن لحظ عدم إقرار أي موازنة عامة للبلاد منذ العام 2005. أما على المستوى الإقتصادي فلقد طُبعت الحقبة الماضية بسيطرة هندسة مالية جمعت ما بين سياسات إعمارية توسعية وأخرى مالية ركزت على كبح التضخم ورفع معدلات الفائدة بغية استقطاب الإستثمارات في سندات الخزينة. بعد عقدين من الزمن يسجل لبنان أحد أعلى معدلات اجمالي الدين العام للنتائج المحلي في العالم¹ (157% في العام 2008)، وقد استهلكت خدمة هذا الدين ما نسبته 40% من إجمالي النفقات العامة للفترة ما بين 1993 و2006.

عدد السكان ^أ	4.2 مليون نسمة
معدل الفقر البشري ^أ	7.6%
معدل النمو الإقتصادي ^أ (1990-2007)	2.4%
حصة الفرد من الناتج المحلي ^أ (2007)*	5944
نسبة المساعدات المخصصة للقطاعات الإجتماعية (2007)	33.8%
الدين العام للناتج المحلي ^ب (2009)	157%
حصة الدين من الإنفاق العام ^ب (2000-2006)	41%

المصدر: أ- قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية، ب- تقارير وزارة المالية العامة اللبنانية.

يشير التدقيق بأرقام النمو الإقتصادي المحقق للإجمالي الفترة السابقة (4% للفترة بين 1993 و2006) الى عدم تمكن لبنان من الإستفادة من الفورة الإقتصادية الناتجة عن مرحلة إعادة الإعمار والضح المالي المرافق حيث تشير البيانات المتوفرة الى بدء الإنكماش الإقتصادي خمس سنوات (1997) بعد البدء الرسمي لعملية إعادة الإعمار حين تراجع معدلات النمو وارتفعت بالتزامن معها نسب تحويلات العاملين في الخارج من إجمالي الناتج المحلي ما يؤثر الى ارتفاع معدلات الهجرة في بلد خارج من حرب أهلية نحو مرحلة من الإستقرار النسبي. هذا وتشكل هيكلية الإقتصاد اللبناني تحد آخر يواجه مسارات التنمية في لبنان، إذ يتشكل القسم الأكبر من الناتج المحقق

1 تقارير وزارة المالية اللبنانية : <http://www.finance.gov.lb/Public+Finances/> #/ Public+Debt

في قطاع الخدمات (المساهم الرئيسي في الناتج المحلي لإجمالي الفترة الماضية وبفارق كبير عن الصناعة والزراعة حيث يتواجد أغلبية العاملين الفقراء) من الريع العقاري والخدمات المالية وهي أنشطة يغلب عليها الطابع غير الإنتاجي.

يحتاج لبنان الى استراتيجية تنموية وطنية توسع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وتحفز النمو الممكن للفقراء غير أن هذا ليس واضحاً في السياسات الحكومية، حيث يقتصر التخطيط من جهة على الإدارة المالية للدين العام وكبح التضخم، ومن جهة أخرى العمل على الحد من الإنفاق العام والخصخصة كوسيلة لتقليص العجز الإجمالي. وقد التزمت الحكومة من خلال خطة الإصلاح الإقتصادي في العام 2007 (باريس 3) بالعمل على تحقيق أهداف الألفية للتنمية من خلال خطة العمل الإجتماعية والتي تسعى الى تطوير وتفعيل آليات التدخل لتقليص الفقر والحد من التفاوت المناطقي إضافة الى تفعيل شبكات الأمان والتنمية المحلية كما تتضمن خطة العمل الإجتماعية اقتراحاً بتشكيل لجنة وزارية مشتركة لدعم تنفيذ بنود الخطة. شكّلت الأوضاع السياسية غير المستقرة عائقاً رئيسياً أمام استكمال تنفيذ خطة باريس 3 على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، علماً أن خطة العمل المقترحة لا ترتقي الى مستوى أن تشكل استراتيجية اجتماعية وطنية بل تكثف باقتراح آليات تدخل مباشرة لتحسين الأوضاع المعيشية لبعض الفئات المهمشة إضافة الى تحسين أداء الوزارات المعنية بالشأن الإجتماعي.

نحو 2015...

مؤخر	على طريق التحقيق	الهدف
		القضاء على الفقر المدقع والجوع
		تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
		تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
		تقليل وفيات الأطفال
		تحسين الصحة النفاسية
		مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
		كفالة الاستدامة البيئية

المصدر: مبني على ملخصات النتائج المحققة في التقرير الوطني حول أهداف التنمية للألفية (2008)

رُصد التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية من خلال تقريرين وطنيين (2003 و2008) لتقييم حركة المؤشرات المكونة للأهداف، يظهر الجدول أعلاه مسار العمل على تحقيق الأهداف بحسب التقرير الثاني الصادر في العام 2008 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هنا لا بدّ من الإشارة الى تركّز التحديات في ثلاثة أهداف؛

الهدف الأول حيث مازال الفقر يشكل تحدياً مركزياً لمسار التنمية في ظل غياب أي استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر واحداث تغيير هيكلي في بنية الإقتصاد الوطني نحو تمكين الفقراء من لعب دور منتج في العملية الإقتصادية. اذ يعيش حوالي 8% من السكان تحت خط الفقر الأدنى وترتفع هذه النسبة الى 28% للذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى². ويأخذ الفقر في لبنان أبعاد متعددة؛ التفاوت المناطقي حيث يتركز حوالي 82% من الفقراء جداً 75% من إجمالي الفقراء في الأطراف (الشمال، البقاع والجنوب)³. يتلازم الفقر مع الحرمان من الحق في تعليم نوعي يمكن الفقراء من تحسين قدراتهم الإنتاجية حيث ترتفع نسبة الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض الفقر والتعليم حيث يشكل حملة الشهادات الجامعية 3.2% من الفقراء في حين يشكلون 18.6% من غير الفقراء. وترتفع معدلات الفقر عند النساء حيث تزيد معدلات البطالة عند النساء وترتفع بحسب التوزيع المناطقي (في الأطراف)، كما تُبلغ نسبة النساء الأميات ضعفي النسبة عند الذكور. على صعيد آخر يسجل ارتفاع معدلات البطالة بين الفقراء (14% مقارنة مع 6.7% عند الفئات غير الفقيرة) وتصل النسبة عند النساء الفقيرات (26.6%) الى ضعف معدل البطالة عند الذكور الفقراء (4%13.5). ويرتفع معدل البطالة عند الشباب (24-15 عاماً) حيث يمثلون حوالي 48% من إجمالي العاطلين عن العمل⁵. وبحسب دراسة أحوال المعيشة للعام 2007، تبلغ نسبة الذين لا يحصلون على أي شكل من أشكال الضمان الصحي حوالي الـ 35% من مجمل العاملين الذين شملتهم الدراسة.

الهدف الثالث حيث مازالت المرأة اللبنانية تتعرض لتمييز منهجي عبر قوانين الأحوال الشخصية والجنسية إضافة الى عدم تطبيق أي شكل من أشكال

Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon; UNDP and 2
MOSA, August 2008

ibid 3

Ibid, Annexes table A.3.7b 4

Lebanese MDGR- 2008, UNDP 5

الكوتا النسائية في الإنتخابات النيابية والمحلية⁶. لم يقر مجلس النواب اللبناني هذه السنة الإصلاحات الإنتخابية والتي تضمن الكوتا النسائية. كما طعنت الدولة اللبنانية بحكم قضائي سمح لإحدى السيدات اللبنانيات بمنح الجنسية لأبنائها من زوج أجنبي مفقود، تم قبول الطعن من قبل القضاء والقضية ما تزال في انتظار الحكم النهائي.

يشكل الشأن البيئي تحدياً ثالثاً أمام التقدم تحقيق أهداف الألفية حيث يفتقر الى تنفيذ قوانين حماية البيئة الى الإرادة السياسية الداعمة إضافة الى عدم تحديد الشأن البيئي كأولوية وطنية. حيث يواجه لبنان مشاكل بيئية ملحة كحرائق الغابات التي أثلّفت أكثر من 2350 هكتار من المساحات الخضراء، إضافة الى الضرر البيئي الناتج عن العدوان الإسرائيلي (تموز 2006) حيث تم قصف المنشآت النفطية في الساحل اللبناني الجنوبي (الحيّة) ما نتج عنه تلوث مياه البحر المتوسط عند الساحل الشرقي بأكثر من 12000 طن من النفط الثقيل على طول 150 كلم من الشاطئ اللبناني⁷. ويعاني لبنان أيضاً من فوضى ومحاصصة تحكم مسائل تؤثر بشكل مباشر على الشأن البيئي كالكسارات والمراجل إضافة الى استغلال الأملاك البحرية والنهرية. كما تغيب أي خطة بيئية وطنية في ظل ضآلة الموارد الحكومية المخصصة للحماية البيئية (0.1% من إجمالي النفقات العامة) مع عدم تطبيق المراسيم التطبيقية للقانون البيئي. على مستوى آخر تخلو أهداف الألفية من أي مؤشر يرصد وضع الأفراد المعوقين والذين يعانون في لبنان من تمييز واضح على المستوى تطبيق القوانين المتعلقة ورصد الموارد اللازمة. حيث يشير التقرير الذي رفعته جمعيات الإعاقة في إطار المراجعة الدورية لتطبيق اتفاقية حقوق الإنسان الى التمييز الذي يواجهه الأفراد المعوقون على مستوى المشاركة السياسية والاقتصادية كما على مستوى قطاعي الصحة والتعليم. يشير التقرير الى تأخر الدولة اللبنانية (ولمدة عشر سنوات) في اقرار المراسيم التطبيقية للقانون 2000\220 الذي يضمن مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للأفراد المعوقين. لا تشير التقارير الوطنية حول الأهداف الى طبيعة مشاركة هيئات من المجتمع المدني في رصد تقدم العمل، غير أنه من المعلوم لنا أن البعض من هيئات المجتمع المدني تشارك في مناقشة المخرجات القطاعية للتقرير الذي يصدر عادة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني

6 تجدر الإشارة الى قيام الحكومة اللبنانية (2010) باقرار اصلاحات في القانون الإنتخابي تتضمن مسائل إصلاحية كالنسبية والكوتا النسائية، غير أن الطراف السياسية نفسها المثلة في الحكومة أسقطت الإصلاحات في مجلس النواب.

7 تقرير أهداف الألفية للتنمية - 2008 لبنان.

في خطة الإصلاح الإقتصادية والإجتماعية فقد كان مختصراً جداً في الشق الإقتصادي وفي الشأن الإجتماعي حيث عُقدت جلسة تشاورية مع هيئات من المجتمع المدني قبل تقديمها في مؤتمر المانحين في باريس 3 بوقت قصير، كما لم تُرصد آلية التنفيذ أي دور ملحوظ للهيئات المدنية. إن رصد التنمية في لبنان يتخطى المؤشرات المحددة في أهداف الألفية ويشير الى ضرورة توطین أهداف التنمية بما يتناسب مع الحاجات الوطنية بغية الدفع نحو المزيد من مسارات تنمية مرتكزة على خلفية حقوقية.

الهدف الثامن - نحو شراكة عالمية من أجل التنمية

يُسجّل لبنان ارتفاعاً في نسبة صافي المساعدات الرسمية للتنمية من إجمالي الناتج المحلي للفترة بين العام 2000 و2006 حيث ارتفعت النسبة على التوالي من 1,2% الى 3,2%.⁸ غير ان البلاد تزرع تحت عبء دين عام يسجل أحد أعلى معدلات صافي الدين العام للناتج في العالم حيث وصل الى 167% في العام 2006 ليعود وينخفض الى 128% في العام 2009.⁹ وقد دأبت الدولة اللبنانية على القيام بالجهود الحثيثة لتأمين المساعدات الخارجية بغية الحدّ من تفاقم الدين العام وكبح نموه التصاعدي. حيث طرحت الحكومة اللبنانية في العام 2002، خلال مؤتمر باريس II، خريطة طريق للإصلاحات المالية تقوم على زيادة الواردات الحكومية من خلال ادراج الضريبة على القيمة المضافة واقتراح خصخصة قطاعي الطاقة والاتصالات إضافة الى الحدّ من الإنفاق العام غير المنتج وتخفيض عبء خدمة الدين من خلال إعادة جدولة الديون بفوائد أقل. بالمحصلة وصلت قيمة المساعدات المالية المباشرة حوالي 2.4 مليار دولار أميركي¹⁰ ولعب القطاع المصرفي المحلي دوراً أساسياً في إقراض الحكومة حوالي 3.6 مليار دولار بفائدة منخفضة. كنتيجة مباشرة انخفضت خدمة الدين وارتفعت الواردات الحكومية غير أن الخُصات السياسية في العام 2005 وما تلاه إعادة الشكوك والمخاطر حول الإستقرار الإقتصادي.

في العام 2007، دعت الحكومة اللبنانية الى اجتماع مانحين عرف بمؤتمر

8 تقرير أهداف الألفية 2008.

<http://www.finance.gov.lb/Public+Finances/Public+Debt/9Public+Debt+Overview/General+Debt+Overview.htm>

Ministry of Finance. 2003. One Year Progress After Paris II. 10 Beirut, Lebanon Ministry of Finance. December

باريس 3، واقترحت مشروعاً للإصلاح المالي لا يختلف كثيراً عن الخطة السابقة. وقد وصلت نسبة المساعدات التي وعد المانحون بها الى حوالي 7.5 مليار دولار على أن تنفق في عمليات دعم الخزينة، مشاريع تنموية، دعم مصرف لبنان وهيئات المجتمع المدني. ويشير التقرير الإجرائي حول التقدم في مسار العمل في باريس 3 الى توقيع ما نسبته 78% من الإلتزامات الدولية استلمت الحكومة اللبنانية حوالي 63% منها حتى كانون الثاني 2009، موزعة على الشكل التالي: 44% كدعم للموازنة، 28% كدعم للقطاع الخاص في حين ذهبت النسبة الباقية (28%) لدعم بنود أخرى على جدول باريس 3.

يختلف التحدي في لبنان عن غيره من الدول النامية، حيث تتلخص المشكلة الرئيسية لتمويل التنمية بغياب أي استراتيجية تنموية واضحة وإقتصار الإصلاحات المقترحة على جملة من السياسات المالية والنقدية في ظل غياب أي تخطيط واضح للنهوض بقطاعات الإقتصاد الفعلي (الزراعة والصناعة) والتي تحتوي على القسم الأكبر من المهمشين. التحدي ليس قي الحصول على مساعدات التنمية بقدر ما هو عدم استثمار هذه الموارد في احداث تغيير اقتصادي هيكلي تموي. حيث تستهلك خدمة الدين القسم الأكبر من المساعدات ويذهب قسم لتمويل فاتورة الإنفاق الجاري، لذا لا بد من تقييم أرقام النمو الإقتصادي المحققة في لبنان من حيث البعد التوزيعي لهذا النمو وأثره على الفقراء وذوي الدخل المحدود. تجدر الإشارة في هذا السياق الى استقطاب قطاعات العقارات والبنوك والسياحة لحوالي 90% من الإستثمارات العربية المباشرة والتي تشكل حوالي 90% من إجمالي الإستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان¹¹. وقد نمت التحويلات المالية في قطاع العقارات بما نسبته 17.6% سنوياً بين العامين 2003 و2008¹². ومن ناحية أخرى يشكل القطاع المصرفي العمود الفقري للإقتصاد اللبناني حيث تبلغ نسبة إجمالي الودائع للناجح المحلي 315% وهو العلى في العالم، غير أن لبنان يأتي في مراتب متراجعة من حيث نسبة القروض للودائع (32%) في حين تبلغ النسبة 75% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و82% في الإقتصادات الناشئة و93% على المستوى العالمي¹³. ويظهر التدقيق في مكونات التسليف مستوى مرتفعاً من التركيز حيث تبلغ حصة 2.1% من

Investment Development Authority in Lebanon(IDAL)، 11

“Advantages of investing in Lebanon

. Lebanon Real Estate report: Audi Bank, July 12

.Lebanese banking Sector، Audi Bank، August 2009 13

المقترضين حوالي 76% من إجمالي القروض الممنوحة في العامين 2007 و2008¹⁴. كما تشكل حصة الزراعة ما نسبته 1% من إجمالي القروض وترتفع النسبة الى 13% في قطاع الصناعة في حين تشكل حصة قطاع الخدمات حوالي 41% من إجمالي القروض الممنوحة من البنوك المحلية في العام 2008. تجدر الإشارة الى أنه ونتيجة للسياسات رفع الفوائد والإستدانة المفرطة يشكل الإستثمار في سندات الخزينة النشاط الإقتصادي الأكثر ربحية للبنوك حيث تبلغ حصتهم حوالي 62% من إجمالي سندات الخزينة الحكومية¹⁵.

توصيات

- توطين أهداف الألفية للتنمية، بما يعنيه ذلك من إدراج للأولويات الوطنية (انماء مناطقي متوازن، إلغاء كافة أشكال تمييز تجاه الشباب ، المرأة والأفراد المعوقين) وذلك نحو مبادرات للتنمية أكثر إرتكازاً على الواقع المحلي وحقوق الإنسان.
- اشراك هيئات المجتمع المدني في عملية التخطيط والتقييم لمسار التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. إضافة إلى ضمان مشاركة ممثلين عن القطاع المدني في تحديد أولويات وطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإعداد الموازنات العامة والقطاعية .
- إعداد استراتيجية تنموية متكاملة للتنمية الاقتصادية الإجتماعية تحد من الفوارق المنطقية والجندرية في الدخل والنفاز الى سوق العمل والتعليم والخدمات الأساسية.
- تطوير برامج تستهدف الشباب بشكل خاص تعمل على تعزيز قدراتهم ومهاراتهم وفرصهم في المشاركة وتنفيذ السياسات التي تستفيد منهم كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، الوطنية والمحلية، وتحذ من هجرتهم.
- القيام بمراجعة نقدية للسياسات المالية والاقتصادية بغية توسيع وتدعيم القاعدة الإنتاجية لقطاعات الإقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة) نحو مزيد من النمو الممكن للفقراء وخلق فرص عمل تتلائم مع ملامح الفقراء والفئات المهمشة في لبنان.

• تعزيز التدابير والإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية الحد من ممارسات

.Association of Lebanese Banks. annual report 2008 14

Lebanese Ministry of Finance 15

الهدر في الموارد المتاحة كخطوة نحو توفير الخدمات الاجتماعية بصورة متكافئة على المستويين المجتمعي والجغرافي.

- إعطاء الناس حق الوصول إلى المعلومات، وإيلاء الإدارة البيانية والمعلوماتية الاهتمام الكافي في السياسات الوطنية والقطاعية، فتمكن رسمي السياسات الاجتماعية من مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع ومن ضمان حقوق مختلف فئات المجتمع. إلى جانب تعميم معايير ومؤشرات التنمية الداجمة في خطة إصلاح العمل الإحصائي الاجتماعي، حيث تفتقر معظم الإحصاءات الرسمية حول أحوال المعيشة إلى معطيات حول ملامح الأشخاص المعوقين.
- إصلاح النظام الضريبي نحو المزيد من إعادة توزيع للثروة، وذلك عبر الحد من الضرائب على الإستهلاك ورفع ضريبة الدخل على الشرائح العليا لأكثر من 20% ، إضافة الى وضع ضريبة على الأرباح المحققة من المضاربات العقارية وأرباح البنوك المصرفية.
- وضع استراتيجية لإدارة الدين العام، والحدّ من نموه واستنزافه للموارد العامة ومساعدات التنمية.

دراسة حالة مصر

إعداد

مجدي عبد الحميد

المنظمة المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية



ما هي أهداف الألفية للتنمية

استضافت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 قمة الألفية حيث وضع حشد من قادة العالم التنمية في صدر جدول الأعمال العالمي من خلال تبنيهم للأهداف التنموية للألفية، وتحديد أهداف واضحة للحد من الفقر، الجوع، المرض، الأمية، تلوث البيئة والتمييز ضد المرأة، وذلك بحلول العام 2015.

وقد وضع إعلان الألفية المجتمع الدولي أمام تحدى كبير لتحسين الأوضاع المعيشية وزيادة رفاهة الملايين من الناس في شتى أنحاء العالم. وتشكل الأهداف التنموية الثمان للألفية جدول أعمال طموح يهدف إلى إحداث تطور كبير للأوضاع الإنسانية بحلول عام 2015. وينقسم كل منها إلى عدد من الأهداف والمؤشرات الأكثر تحدياً حيث تستخدم في متابعة التقدم الذي تم إحرازه من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

ما هي التحديات التي تواجه مصر:

إذا ألقينا نظرة على كل هدف من الأهداف التنموية للألفية على حدة والغايات المطلوبة للوصول إلي كل هدف منها فسنعرف أين تقف مصر من الالتزام بعهودها.

التحدي الاول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

لا يزال 20.2% من المصريين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (6 جنيهات مصرية)، والمستهدف هو خفض هذه النسبة إلى 12.1% في

عام 2015. كذلك خفض نسبة المحرومين من الغذاء الكافي إلى النصف. والتحدي الحقيقي هو القضاء علي البطالة.

التحدي الثاني: تعميم التعليم الأساسي

تبلغ نسبة التحاق الذكور بالتعليم الأساسي حوالي 94% في حين أن نسبة التحاق الإناث تبلغ 91%، والهدف لعام 2015 هو ضمان قدرة كل المصريين - ذكورا وإناثا - على استكمال مرحلة التعليم الأساسي.

التحدي الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية من هذا الهدف زيادة وعي المرأة بحقوقها القانونية والسياسية، وتحسين مهارات النساء الفنية والمهنية، وكذلك قدرة النساء على التعلم والحصول على خدمات محو الأمية. إن التعليم، والمستوي الاقتصادي، والوعي بأهمية المشاركة السياسية تبقي المحاور الثلاث الأهم التي يقل فيها نصيب المرأة بشكل عام. فنسب البطالة مثلا المنتشرة بين النساء لا تزال في حدود 25%، أي أكثر من ثلاثة أمثال نسبة بطالة الرجال 7%..

التحدي الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

من بين كل 1000 طفل يموت سنويا 41 طفلا قبل بلوغ سن الخامسة، في حين أن نسبة وفيات الرضع تصل إلي 33 لكل 1000 ولادة حية. الهدف مع حلول 2015 هو خفض هذين الرقمين إلى الثلثين.

التحدي الخامس: تحسين الصحة النفاسية

تبلغ نسبة وفيات الأمهات في مصر بعد الولادة 67.6 لكل 100000 ولادة حية. والهدف المطروح هو التوصل إلى خفض هذا الرقم إلى 43.5 مع حلول عام 2015.

التحدي السادس:

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

(بالرغم من عدم انتشار مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسب) بين سكان مصر بشكل كبير (فهو أقل من 0.1%)، إلا أن عدد الحالات المبلغ عنها مستمر في الارتفاع، ومن المرجح أن عدد الحالات غير المبلغ عنها أكبر. الهدف هو التأكد من عدم انتشار مرض الإيدز بنسبة لا تزيد عن 0.02% في عام 2015. وقد تحققت نجاحات في مجال السيطرة علي الملاريا بينما تراجع نسب الإصابة بالدرن والبلهارسيا. كما يشمل هذا الهدف أيضا أولوية محاربة الفيروسات التي تمثل مشكلة صحية قومية واسعة الانتشار في مصر مثل التهاب الكبد الوبائي سي و بي.

التحدي السابع:

ضمان الاستدامة البيئية وذلك بتوفير الموارد الطبيعية في مصر وحسن إدارتها مع بناء القدرة المؤسسية لضمان الاستدامة البيئية. فالهدف هو خفض نسبة سكان الريف والحضر الذين لا يمكنهم الحصول على مياه آمنة للشرب وصرف صحي إلى النصف.

التحدي الثامن:

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية إنشاء علاقات شراكة قوية بين جميع المعنيين مثل القطاع الخاص والحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

موقع مصر من تحقيق اهداف الالفية:

تعد مصر واحدة من 188 دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية، وقبلت أن تكافح من أجل تحقيقها بحلول عام 2015. فقد أصدرت الأمم المتحدة في يونيو 2002 التقرير القطري الأول حول التقدم الذي أحرزته مصر في سبيل تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وتبعه التقرير الثاني عام 2004.

وعلى الرغم من أن التقريرين أشارا إلى استمرار مصر في المضي قدماً على الطريق الصحيح لتحقيق معظم المؤشرات المتعلقة بالأهداف التنموية للألفية، إلا أنهما كشفوا النقاب عن ظهور فجوات مثيرة للقلق في مستويات الدخل والمعيشة بين دلتا مصر وصعيدها.

ويظهر التقريران القطريان للأهداف التنموية للألفية بمصر أن نسبة الفقراء

ستتخفّض بشكل عام من 25% عام 1990 إلى 13% عام 2015؛ وعلى الرغم من ذلك يشير التقرير أن أنه وسط توقعات بانخفاض نسبة الفقر في المناطق الحضرية بدلنا مصر إلى نحو 9%، فإنه من المتوقع أن ترتفع ذات النسبة في صعيد مصر لتصل إلى 39%، وذلك بحلول عام 2015. ولا يختلف الحال في المناطق الريفية حيث يتوقع أن يتم القضاء على الفقر في محافظات الدلتا بينما ترتفع نسبة الفقر في محافظات الصعيد لتصل إلى 38%، وذلك بحلول عام 2015.

هذا ويوضح التقرير مدى تأثير الفقر على الأسر التي تعولها المرأة بشكل خاص والتي تمثل نحو 20% من إجمالي عدد الأسر. وعلى الرغم من زيادة دخل الفرد في مصر من 639 دولار أمريكي عام 1990 إلى 1390 دولار أمريكي في 1999، إلا أن 40% من الفقراء يحصلون على 22% فقط من ثروة الأمة.

ويشير تقرير الأهداف التنموية للألفية إلى التأثير الذي نجم عن تطبيق نظام تحرير أسعار الصرف في يناير 2003، حيث ارتفعت الأسعار بشكل سريع، الأمر الذي أثر سلباً على القوة الشرائية ومن ثم استهلاك الأسر؛ وتشير التقديرات إلى ارتفاع خط الفقر بنسبة تصل إلى 7% في الفترة من يناير حتى سبتمبر 2003. ويشير تقرير 2004 كذلك إلى ما ذكره البنك الدولي بأن مصر تحتاج لتحقيق نمو سنوي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% على الأقل من أجل خفض معدل البطالة إلى مستويات تمكن من السيطرة عليها.

ويلقي كل من التقريرين الضوء على استمرار الحكومة المصرية في الاهتمام بقضايا التنمية الأكثر صعوبة مثل الصحة، التعليم، المياه والصرف، إضافة إلى تحسن الأوضاع المعيشية لمعظم الشرائح الأكثر حرماناً في المجتمع. وعلى الرغم من ذلك فإن معدل التقدم يختلف من هدف لآخر، فهناك تقدم سريع ومستدام في بعض المجالات مثل وفيات الأطفال والأمهات، وقطاع المياه والصرف، بينما يوجد تقدم معقول في مجالات أخرى مثل التعليم والحد من الفقر، في حين سجل تقدم بطيء إلى حد ما في مجالات مثل تمكين المرأة وحماية البيئة. إضافة إلى ذلك سيتعين على مصر أن تقوم بزيادة الجهود والاستثمارات من أجل الحفاظ على معدل التقدم الحالي فيما يتعلق ببعض المؤشرات كتلك الخاصة بالفقر ومعدلات الوفيات ومكافحة الأمراض الوبائية.

مؤشرات التنمية البشرية :

يبين تقرير التنمية البشرية لعام 2008 أن أداء مصر في التنمية البشرية تحسن خلال السنوات الماضية، فبعد أن كان ترتيب مصر على المؤشر العالمي في المرتبة 120 أصبح هذا العام 112.

ولكن هذا التحسن على المستوى القطري، كان متفاوتاً بين المحافظات، وكما بين التقرير وجود مجموعة من المؤشرات الإيجابية والسلبية في مجال التنمية البشرية في مصر منها:

1 - نسبة الخدمات الصحية المقدمة للنساء تتحسن بشكل ملموس. فعدد النساء اللاتي يلدن على أيد متخصمين، بلغت 80% عام 2006 بعد أن كانت نحو 56.5% عام 2001.

كما انخفضت حالات وفاة السيدات أثناء عمليات الولادة من 60.7 لكل مائة ألف حالة إلى نحو 52.9 لكل مائة ألف حالة في عام 2006. كما تحظى نسبة 70% من السيدات المصريات برعاية طبية أثناء الحمل، بعد أن كانت نحو 60% عام 2001.

2 - رصد التقرير ارتفاع سن الزواج كأحد العوامل الإيجابية، حيث أن النساء اللاتي يلدن دون سن الثامنة عشرة قد انخفض إلى الربع في عام 2006، وكذلك انخفض عدد النساء اللاتي تزوجن دون سن الثامنة عشرة.

كذلك تراجع معدل الخصوبة إلى 3.1 حالة ولادة لكل سيدة، عام 2005 بعد أن كان 4.1 ولادة لكل سيدة عام 1991، ويشدد التقرير على أهمية تحقيق معدلات خصوبة أقل خلال المرحلة القادمة.

3 - ارتفع معدل التعليم بالنسبة للإناث، وبالتالي أصبحت الفجوة الموجودة في التعليم بين الجنسين قابلة للتلاشي في عام 2014. فمعدل القراءة والكتابة في الفئة العمرية من 15 - 24 عاما ارتفع لنحو 80.1% عام 2005، كما بلغت نسبة الإناث في التعليم الابتدائي 93%.

4 - هناك خمس محافظات ارتفع فيها أداء التنمية البشرية، على رأسها محافظة بورسعيد، ثم يتلوها بعد ذلك كل من السويس، والقاهرة، والإسكندرية، ودمياط، بينما كانت المحافظات الخمس الأقل حظاً

للتنمية البشرية هي الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وبني سويف. وهذا يعني أن الأداء التنموي يفتقر إلى التوزيع الجغرافي العادل بين المحافظات. فالمحافظات الأعلى حظاً في تحقيق التنمية البشرية هي المحافظات الحضرية والعاصمة، بينما تركزت المحافظات الأقل حظاً في التنمية البشرية في الصعيد.

هناك مجموعة من العوامل السلبية التي تتسبب في انخفاض المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية في مصر، ومنها أن نحو 14.7% من الأطفال في عمر 15-16 سنة لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو تسربوا منه، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى اتجاه الفقراء إلى إلحاق أبنائهم في هذه السن بسوق العمل. وكذلك اتساع المناطق العشوائية داخل المدن.

5- يتضح سبب انخفاض معدلات التنمية البشرية في محافظات الصعيد إذا ما عرفنا حالة الفقر هناك والتي بينها التقرير عندما أشار إلى أن الفقر: ”يتركز بشكل كبير في صعيد مصر، فبينما يمثل هذا الإقليم 25% من إجمالي السكان، كان نصيبه من نسبة السكان الأشد فقراً هي تقريباً 66%، بالإضافة إلى أن 95% من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر. وتقع 762 قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط في حين أن 59 قرية من المائة الأفقر تقع في سوهاج وحدها. وتبلغ متوسط نسبة الفقر في الألف قرية الأشد فقراً 52%، في حين أن هذه النسبة في المائة قرية الأشد فقراً هي 77%، وترتبط النسب العالية للفقر بنسب عالية من البطالة والامية وارتفاع معدل الإعالة وكذلك وجود نقص في الخدمات الأساسية“.

على الرغم من أن القاهرة تشهد معدلات منخفضة من الفقر، فإن التوقعات تشير إلى أن معدل الفقر سيرتفع بها من 4.6% حالياً إلى 7.6% بحلول عام 2015.

يأتي الطرح الذي قدمه التقرير، ليرز وجود استعداد كامل من قبل الشركاء الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني)، لكنه تناسى أن الواقع العام يدفع إلى عدم تحقيق هذه المشاركة وتجسيدها على أرض الواقع.

فالروح السائدة الآن في المجتمع المصري تتجه نحو الحلول الذاتية أو الفردية، والانصراف عن الحلول الجماعية أو الاهتمام بالشأن العام، فضلاً

عن أن الثقافة التي بثتها التجربة الاقتصادية بتبني اقتصاد السوق عززت من الإحساس بالأناية وتعظيم حب الذات.

كما أن الآثار السلبية المترتبة على إتباع اقتصاديات السوق تتعاظم يوماً بعد يوم، دون التنبيه إلى سبب الداء.

هذا وقد شهدت مكتبة الإسكندرية في الآونة الأخيرة إطلاق التقرير السنوي لمنظمة اليونيسيف عن وضع الأطفال في العالم 2009، والخاص بصحة الأم والوليد، حيث ركز التقرير على قضية وفيات الأطفال والأمهات باعتبارها إحدى المشكلات صعبة الحل في مجال التنمية. وأشار التقرير إلى أن مصر نجحت كأول دولة إفريقية في تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية الألفية والخاص بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل الموعد الذي حددته الأمم المتحدة لتحقيق الهدف بسنوات، كما جاء في تصريح على لسان د. نصر السيد مساعد وزير الصحة للرعاية الصحية الأساسية والوقائية وتنظيم الأسرة في الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة إطلاق التقرير. وقدم التقرير إحصائيات حديثة عن المؤشرات المرتبطة بصحة الأم والطفل حديث الولادة في مختلف دول العالم، وبيان المسح السكاني الصحي في مصر، الذي أظهر أن نسبة خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وصلت إلى 73% خلال الفترة الفاصلة بين 1990 و 2008. وقد أكدت د. ارما ماننكورت ممثلة اليونيسيف أن مصر تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف الرابع من أهداف الألفية، وأنها حققت تغييراً إيجابياً نحو تحقيق الهدف الخامس الخاص بخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015، مشيرة إلى أن نسبة خفض معدل وفيات الأمهات في مصر بسبب الحمل والولادة والنفاس وصلت إلى 68% خلال الفترة من عام 1990 إلى 2007.

من جانب آخر أعلن البنك الأفريقي للتنمية، أن هناك خمس دول أفريقية فقط سوف تتمكن من تحقيق أهداف الألفية في المجال التنموي، وهي تونس والرأس الأخضر وجزر موريس وبوركينا فاسو وبتسوانا، وأن مصر قد خرجت من تصنيف الدول الأفريقية التي سوف تنجز هذا الأمر.

وقال رئيس البنك: إن الدول الخمس التي لا تمتلك موارد طبيعية كبيرة، ستستفيد من استثماراتها في الموارد البشرية، ومن تركيزها على التعليم والتدريب والمساواة في الفرص.

بعض الملاحظات النقدية:

1. طرق الحصول على البيانات:

اعتمد الاستعراض السابق لمدى التقدم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في مصر حتى الآن ، وكذلك المتوقع حتى عام 2015، على الأرقام والبيانات الواردة في عدد من التقارير، سواء الصادرة عن الأمم المتحدة أو الحكومية المصرية مثل تقارير التنمية البشرية وغيرها. والجدير بالذكر ان هناك إحصاءات وأرقام وفرتها بعض الجهود البحثية غير الرسمية والتي تتناقض مع بعض الأرقام الرسمية. وأحيانا يبلغ هذا التباين والتناقض بين الأرقام درجة من الاتساع بحيث يجب التوقف عنده كثيرا. وعلى سبيل المثال في هذا الصدد تشير بعض البيانات الصادرة عن جهات ومراكز بحثية غير حكومية إلى أن نسبة الفقر المدقع في مصر (أي من يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم) تبلغ حوالي 39%، وهي نسبة تفوق كثيرا النسبة الواردة في تقرير التنمية البشرية لمصر عن العام 2008 والتي تبلغ وفقا للتقرير 19%، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير مليا في الأرقام الواردة، وكذلك المنهجية المتبعة في الوصول إليها.

كما أن هناك أرقام رسمية أخرى تناقض النتائج التي توصلت إليها تلك التقارير. ونورد على سبيل المثال التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات الذي أكد وجود شبكات للصرف الصحي في 486 قرية فقط، أي بنسبة 11% من إجمالي القرى بالإضافة إلى وجود 304 مناطق عشوائية غير آمنة إلى جانب ري الزراعات بمياه الصرف الصحي، الأمر الذي يعني ان مصر بعيدة كل البعد عن إمكانية تحقيق الهدف السابع من أهداف الألفية عكس ما تروجه تقارير رسمية أخرى.

هذه الملاحظة تدعونا إلى إعادة النظر في المنهجية المتبعة في توفير البيانات وربما إلى ضرورة وضع البيانات الواردة عن المراكز البحثية غير الحكومية المشهود لها بالكفاءة محل التقدير والاعتبار.

2. القضاء على الفقر المدقع والجوع:

يأتي استخدام مؤشر "معدل النمو" من قبل المؤسسات المالية الدولية لقياس مدى نجاح الدول النامية في القضاء علي الفقر مجافيا للحقيقة وللواقع العملي

لحياة المواطنين في تلك الدول. إن النضال، على الصعيدين الدولي والوطني، من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع - أولى أهداف الألفية للتنمية - يتطلب منا إعادة النظر إلى رؤيتنا للفقر. فالفقر متعدد الأبعاد بحيث أن اقتصره على "معدل النمو" يجعل من المستحيل تحديده، ذلك بالإضافة إلى أن ارتفاع معدل النمو في مصر في بعض السنوات السابقة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أدى في الحقيقة إلى زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء بحيث ازداد الأغنياء ثراء، وتدهورت أوضاع الفئات الاجتماعية الوسطى وما دون الوسطى، وذلك بفعل تطبيق سياسات الخصخصة وتحرير الاقتصاد التي تم إملانها من قبل المؤسسات الرأسمالية العالمية النيوليبرالية.

ولكي يكون القضاء على الفقر فعلاً، على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني أن تجد سبلاً جديدة للتعاون من أجل إعادة النظر في هذه السياسات المفروضة من الخارج، وصياغة استراتيجيات بديلة للاندماج في النظام العالمي.

3. تخفيض الفقر أم أداة بيد النيوليبرالية؟

قراءة أولى للالتزامات التي تعهدت بها منظمة الأمم المتحدة من أجل مكافحة الفقر عبر تحقيق أهداف الألفية، قد تؤدي إلى التفاؤل، إلا أن نظرة أعمق تكشف عن عدة عيوب تقوّض من فعاليتها. هذه الأهداف، المتواضعة، تُعدّ ضمن إطار مرحلة ما بعد "توافق واشنطن" التي هدفت إلى إدامة إطار النيوليبرالية التي تنادي بها المؤسسات المالية الدولية، وإلى اعتماد مبدأ "الحكم الصالح" في صالح الأسواق المفتوحة وتفكيك الأطر التنظيمية الوطنية، وإضعاف القدرات المحلية وعملية التحول الديمقراطي الجارية. لذلك لتجنب أن تكون الأهداف أداة بيد النظام العالمي الأحادي القطب، ينبغي أن يتم اعتماد نموذج للحكم الديمقراطي الحقيقي، ويجب إعادة النظر في دور المؤسسات المالية الدولية والعمل من أجل إنشاء شراكات متكافئة. ويجب أن يترافق ذلك مع إجراء تغييرات في موازين القوى العالمية عبر ضمان استقلالية البلدان الفقيرة وعبر تحديدها لأشكال التنمية التي تريد إتباعها.

4. منظمة التجارة العالمية:

بعض قواعد منظمة التجارة العالمية، المكرسة في اتفاقيات محددة، هي بصراحة

معاكسة تماماً لأهداف الألفية. فالاتفاقيات حول الزراعة وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمنتجات الصناعية، تعكس تمييزاً واضحاً لصالح البلدان المتقدمة. هذه الاتفاقيات تسعى للمحافظة على برامج الإعانات الزراعية التي تعيق تنمية الزراعة وعمل المزارعين في بلدان الجنوب. فالبلدان النامية تجد صعوبة أن تضع موضع التطبيق العملي آليات وقائية خاصة، وآليات المعاملة الخاصة والتفضيلية والإعفاءات الأخرى... التي من المفترض أن تضمن لها الحد الأدنى من الحيز السياسي اللازم لإعداد استراتيجياتها الإنمائية الخاصة. بالإضافة إلى غياب الشفافية، تمنع هذه العقبات إقامة شراكة من أجل التنمية وخفض الفقر في العالم.

5. تشريع وتوسيع إطار النموذج المسيطر:

إن استعراض الأهداف التنموية للألفية وطرق تنفيذها يؤدي إلى الاستنتاج أن هذه الأهداف تشكل سلسلة مكسورة ترافقها ظروف تستبعد فرص تحولها إلى واقع ملموس. الأسوأ من ذلك، إن تحليل الوقائع والمنطق وراءها، تظهر نية مبيتة لجعل الدول تقبل بضرورات الليبرالية بهدف خدمة مصالح الهيمنة الرأسمالية المعولة. إن الأهداف الحقيقية هي: أولاً، الخصخصة ويقصد بها فتح مجالات جديدة لتوسع رأس المال؛ ثانياً، تعميم نموذج استملاك الأراضي الزراعية؛ ثالثاً، تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال؛ رابعاً، حظر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لكن في المقابل، تعتبر إعادة السيادة للدول، والاعتراف بشرعية دورها في مجال التنمية، هما الشرطان الأساسيان لتحقيق أهداف الألفية.

6. نضال ضد الفقر أو حرب على الفقراء؟

لا خلاف حول الاعتقاد بأن أهداف الألفية من أجل التنمية التي حددتها الأمم المتحدة ضرورية، إلا أنها غير كافية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية، لأن الأسباب الجذرية للمشاكل تم تجاهلها تماماً. الإعلان عن الرغبة بتحقيق هذه الأهداف من جانب المؤسسات الدولية، هو تغطية وذريعة أخلاقية لترسيخ السياسات النيوليبرالية، وإنشاء الشراكات المدمرة التي تقاوم الفقر.

إن الاستمرار في تبني الإستراتيجية النيوليبرالية، التي يشكل الزعم بـ "مكافحة الفقر" ركيزة من ركائزها الأيديولوجية، حوّل الأهداف إلى

حرب ضد الفقراء. وإن معظم الاقتصاديين ”الحساسين للبعد الاجتماعي للتنمية“، أو حتى المفكرين الذين ينتقدون النيوليبرالية (من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد)، لا يقترحون، في الواقع، بديلاً عنها، رغم إدانة غالبية دول العالم والشعوب لها.

من هنا، فإن الأهداف التي أدرجتها الأمم المتحدة لن تتحقق إلا بشرط وجود الديمقراطية الحقيقية للمجتمعات.

المراجع

- 1 - تقرير التنمية البشرية الدولي 2008
- 2 - تقرير التنمية البشرية العربي 2008
- 3 - تقرير التنمية البشرية لمصر 2008
- 4 - التقرير السنوي للبنك الدولي 2005
- 5 - وكالات الامم المتحدة نوفمبر 2008
- 6 - التقرير السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة 2008
- 7 - التقرير السنوي لليونيسف 2009
- 8 - التقرير القطري الاول للامم المتحدة 2002
- 9 - التقرير القطري الثاني للامم المتحدة 2004
- 10 - جريدة الاحرار بتاريخ 4 يونيو 2010

دراسة حالة المغرب

إعداد

عزيز شاكر

الفضاء الجمعي



مدخل

عقب إهمال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع التضارب القائم بين إدارة الشؤون العامة وبين التزامات الحكومة، ظلت أهداف التنمية الألفية (MDGs) المرجع الرئيسي أمام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في المغرب، وقد باتوا أكثر إلحاحا في مطالبة حكوماتهم من بتحسين أدائها وتحقيق التقدم في هذا المجال.

لقد تضمّن "إعلان الألفية" آلية لمراقبة تنفيذ تلك "الأهداف" والإدلاء بتقارير دورية ترصد التقدم المحقّق على طريق تحقيقها، وهي آلية بنتها الحكومات ودعمتها منظومة الأمم المتحدة.

وتقريراً إثر تقرير، يبدو أن الإدارة المسؤولة عن تطور الأهداف في المغرب أصبحت تتمتع بالمقاربة الكمية الضرورية والإحساس بالكفاية والرضا: "لقد بات بعض الأهداف وراءنا، فيما بعضها الآخر الباقي صار على المسار".

ومن دون شك، من الصعب الصراع على إحصائيات "مفوضية التخطيط العليا" كون المفوضية التزمت جانب المؤشرات الكمية للمراقبة كما عبّر عنها. بيد أن الواقع وتجارب الناس تتميز بالعناد.

فثمة العديد من الأسئلة التي يمكن إثارتها.

استناداً إلى مراجعة الأدبيات ونتائج الطاويلات المستديرة التي نظمتها "منظمة الفضاء الجمعي" (Espace Associatif) والأكاديميون وغيرهم من

المفكرين والخبراء¹، فقد قرّرنا تركيز هذه المساهمة على مظهرين مهمّين مرتبطين بتنفيذ «أهداف التنمية الألفية» في المغرب:

- النتائج الرئيسية المتعلقة بمسألة تمويل التنمية والشراكة في المغرب (المقاطع 1-3).
- السؤال في المقطع 6، المتعلق بمشكلة اجتماعية محدّدة ألا وهي التعاون في التنمية الرامي إلى دعم نظام التعليم المغربي، وهو سؤال يوضح تركيبيّة الحقائق الاجتماعية ومحدودية المقاربات الخطيّة والكميّة في السياسات العامة.

1. ملاحظات عامة

يُتضح، عموماً، من المداخلات والمناقشات التي جرت حول هذه المسألة بين الباحثين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف، أنّ هذه المشكلة لا تثير اهتماماً لدى السلطة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ «أهداف الألفية». فنحن الآن على ثلثي دورة «أهداف التنمية الألفية» (2000-2015)، لنكتشف أنّ حكوماتنا ليست جاهزة لمراقبة «أهداف التنمية الألفية».

فمن بين التقارير الوطنية الثلاث الخاصة بأهداف الألفية، لم تعالج مسألة تمويل التنمية ووضع بنية الهدف رقم 8، استناداً إلى التصميم نفسه الذي بنيت عليه بقية الأهداف، باستثناء تقرير عام 2007.

وثمة نقطة ضعف أخرى: إذ ليس لدى «مفوضية التخطيط العليا» معلومات مالية دقيقة ومعتمدة عن التنمية، وبصورة رئيسية عن مساهمة «المساعدات التنموية الرسمية» (ODAs).

ويظل تمويل التنمية، بما فيه المساعدات الدولية، مسألة غامضة ومبهمّة حتى الآن. فهي لم تتضح إلا بعد أن نشرت «منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD/DAC) 2008 بيانات مسحية، حيث أصبح من الممكن التعرف أكثر على مساهمة الشراكة الدولية في تمويل التنمية في المغرب، ومعرفة هيكلية تمويل المساعدات التنموية الرسمية.

1 اجتماعات طاولة مستديرة في رباط (21 ابريل 2010)، ورزازات (9 مايو 2010)، بني ملال وقيطرة (12 حزيران 2010).

2. نشوء ثلاث نتائج (2008-2010)

الحقيقة الأولى:

يكشف تقرير «أهداف التنمية الألفية» الوطني لسنة 2009 أن المغرب -الذي تبنى «إعلان باريس» حول فعالية المساعدات- شارك في سنة 2008 في مؤشرات مراقبة المسح الثاني تحت مظلة مجموعة عمل على فعالية مساعدات «منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية»، وخصوصاً للجنة المساعدات التنموية.

وقد بين هذا المسح تبعية المغرب الطفيفة للمساعدات التنموية الرسمية، مع ما إجماليه 2268,7 مليون دولار في سنة 2007، أي ما يمثل 2% فقط من الموازنة الوطنية (1,8 مليار د. أ.).

فالبنك الدولي -بحسب التقرير- يمثل شريكاً مالياً رئيسياً ب 18,8% من إجمالي المساعدات التنموية الرئيسية في المغرب (426 مليون د. أ.). يليه الاتحاد الأوروبي مع نسبة مساعدات تبلغ 13,6% (أي ما يعادل 308 مليون د. أ.)، ثم يأتي بنك الاستثمار الأوروبي الذي بلغت نسبة مساعداته 9,7% (221 مليون د. أ.). كما تسهم منظومة الأمم المتحدة بما نسبته 1% فقط من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية (22,5 مليون د. أ.)، تليها الولايات المتحدة الأميركية (USAID): 0,9% (أي 20 مليون د. أ.).

الشركاء	القيمة [مليون دولار أمريكي]	%
البنك الدولي	426.00	18,8
الاتحاد الأوروبي	308.00	13,6
بنك الاستثمار الأوروبي	221.00	9,7
AFESD - كندا	201.00	8,9
بنك التنمية الأفريقي	169.00	7,4
فرنسا	154.00	6,8
ألمانيا	127.00	5,6
بنك التنمية الإسلامي	126.00	5,6
اليابان	116.00	5,1
إيطاليا	111.00	4,9
FADD	97.00	4,3
KFD	79.00	3,5

1,5	33.60	إسبانيا
1,0	22.50	منظومة الأمم المتحدة
0.9	20.00	الولايات المتحدة الأمريكية (USAID)
0.7	15.00	FSD
0.5	10.30	كندا (CIDA)
0.4	9.00	بلجيكا
0.4	8.00	صندوق «أوبك» (OPEC)
0.3	7.00	الصين
0.2	5.30	الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا
0.1	3.00	IFAD
100.00	2268.7	المجموع

التقرير الوطني حول الأهداف الإنمائية للألفية 2009

لم يخفق ممثلو منظمات المجتمع المدني في ملاحظة حصة المساعدات التنموية الرسمية المتدنية نسبياً والمفاجئة المخصصة لتمويل التنمية في المغرب. و"إزالة الغموض" هذه عن النتيجة تنبع بالتوازي مع حقيقة مهمة جداً، هي أن المواطنين المغاربة هم من يتحمل الجزء الأكبر من هذا التمويل.

كما تأكدنا، أيضاً، أن من بين المساهمين في إسداء المساعدات التنموية الرسمية إلى المغرب، منظومة الأمم المتحدة التي تقدم جزءاً ضئيلاً جداً من ميزانية تمويل التنمية (1%)، بالرغم من أن وجودها هو الأكثر وضوحاً في ميدان التنمية باعتبارها حامل "أهداف التنمية الألفية".

إننا نحتاج، مع ذلك، إلى توصيف مواقف بعض مانحي المساعدات التنموية الرسمية إلى المغرب من خلال المعايير التالية:

أولاً، سيكون من وثوق الصلة أن نذكر الخلط المُؤسَّس في لغة التنمية بين القروض للدولة وبين الدعم العام (الرسمي) وذلك في معرض دعم التنمية، وبعدها الخلط أيضاً بين الدعم العام (الرسمي) لمكافحة الفقر وبين "عشوائية" "المساعدة" الرسمية.

فنحن، والأمر كذلك، لا نستطيع تفسير سبب ظهور "البنك الدولي" -ونذكره على سبيل إبراز رمزيته- في موقف جيد جداً بين منظمات "التعاون الدولي" التي "تساعد" التنمية في المغرب. فالكل يعلم أنه ليس عملاً خيرياً. فالبنك الدولي أولاً وأخيراً مصرف، وأن معظم الأموال المخصصة في المغرب

عبارة عن قروض لا منح أو هبات، وستسدّد بكاملها وبفائدة. أضف إلى ذلك أنّ جزءاً من التبرعات المتدنية نسبياً المحصول عليها من هذه المؤسسة ومن العديد من المانحين الدوليين الآخرين مخصص لتمويل الدراسات التقنية الممهّدة لمنح القروض التنموية.

في ما يلي بعض الأمثلة عن المشروعات الاجتماعية المهمة التي يدعمها "البنك الدولي"²، وستشكل قروضاً على عاتق الأجيال المقبلة:

- مشروع يرمي إلى تحسين التعليم الأساسي للبالغين [Alpha Maroc] قرض رقم 46790 - 2003/2007: قيمة القرض الأصلية 4.1 مليون د. أ.].
- مشروع لدعم إعادة تصميم التعليم الأساسي [القرض رقم 72730 - 2005/2008 : قيمة القرض 80 مليون د. أ.].
- مشروع يرمي إلى تحسين جودة النظام التعليمي [القرض رقم 72200 - 2004/2008 قيمة القرض: 130,3 مليون د. أ.].
- خطة لإصلاح التعليم العالي [القرض رقم 73920 - 2006 / 2011 قيمة القرض: 76 مليون د. أ.].
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية [القرض رقم 74150 - 2007/2011؛ وهذا القرض يرمي إلى "خفض الفقر والتعريض والتقليل والاستبعاد الاجتماعي، وفي آن خلق ديناميات مستدامة للتنمية البشرية". قيمة القرض: 100 مليون د. أ.].

وحين نعلم مدى عمق الأزمة التي تقف حجر عثرة في وجه نظام التعليم المغربي، إلى درجة أنه وُضعت "خطة طوارئ" إصلاحية أخرى لمواجهتها تبلغ كلفتها 5,3 مليار د. أ.، يصبح من وثاقة الصلة أن يتساءل المرء عن موقف "البنك الدولي" وعظاته المتكررة التي تتناول الحكم الرشيد ومشروعات التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، لم يعتمد العديد من جمعيات المجتمع المدني "جيل تقارير التنمية البشرية الوطنية" إلى تقويم حقيقة أنّ القيمة المالية التي توزع عشوائياً على مشروعات تتقدم كميتها على جودتها ونوعيتها وتسبقها، ليست هبات من السماء، بل هي أعباء ستثقل كاهل الأجيال المقبلة.

ثانياً، إعادة موضعة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التنموية:

إنّ التعاون التنموي مع المغرب، الذي تقدمه الولايات المتحدة لا يتميّز بصورة بارزة في الملخص الذي اقتبسته واستندت إليه الـ HCP في تقرير أهداف التنمية الألفية الوطني لسنة 2009، بحسب مسح "منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية" المُجرى سنة 2008. فهي تمثل 0,9% من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية، أي ما يعادل 20 مليون د. أ.. وقد وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية، الآن، عقداً مع المغرب ضمن إطار عمل "تعاون تحدي الألفية" (MCC). بمبلغ 697,5 مليون د. أ.3. وثمة 300,90 مليون د. أ. من القيمة المذكورة حُصّصت لغرس الأشجار، و116,17 مليون د. أ. للصيد اليدوي، و111,87 مليون د. أ. لتعزيز الحرف في "فاز"، و46,20 مليون د. أ. لتنمية الخدمات المالية المقدّمة إلى المؤسسات الصغرى، و33,85 مليون د. أ. لدعم المبادرتين التاليتين: "مقاولاتي" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" (NIHD).

واتفاقية السنوات الخمس المنجزة مع المغرب في أغسطس (آب) 2007 عبارة عن واحد من أكثر برامج "تعاون تحدي الألفية"⁴ طموحاً.. وهذه المساعدة ترمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمالة في القطاعات ذات الكُمون العالي.

وقد قال رئيس المنظمة المذكورة السفير "جون ج. دانيلوفيتش" أن الرزمة الموقّعة مع المغرب "شاملة وفريدة"، لأنها تنوي تحسين الناتج المحلي القائم البالغ 118 مليون دولار سنوياً، واستفادة 600,000 عائلة مغربية⁵.

بعد مضيّ أكثر من سنتين على بدء التنفيذ، تبين أنّ برنامج "تعاون تحدي الألفية" المغربي يتسم بنظام تنفيذ متدنّ. وهذه الخلاصة واضحة من خلال النتائج غير الملائمة بحسب رأي بعض البرلمانيين. وبحسب قول عضو البرلمان ممثلة الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية⁶ سلوى كركي بلقزيز فإنه خلال سنتين من سريان مفعوله، دُفِعَ عملياً 50 مليون د. أ. من أصل 600 مليون د. أ. منحتها منظمة "تعاون تحدي الألفية" للمغرب.

3 مساهمة الحكومة المغربية في تمويل البرنامج حول 250 مليون دولار أميركي

4 منذ إنشائها في عام 2004، قامت منظمة «تعاون تحدي الألفية» بعقد اتفاقات متعددة السنوات مع 18 بلداً، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 6,2 مليار د. أ. ولعل المساعدات التي قدّمت إلى المغرب هي الأهم على الإطلاق.

5 مؤتمر صحافي في واشنطن، 15 سبتمبر 2007 (المصدر وكالة صحافة المغرب العربي)

6 الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية حزب سياسي ممثّل في الحكومة المغربية منذ حدوث التغيير الديمقراطي في عام 1998.

إنّ وتيرة تنفيذ المشروعات قد تكون أقل من الأهداف المتوقعة، في حين أن منظمة "تعاون تحدي الألفية" لا تمنح إلا موازنات على المشروعات في حينه. علاوة على ذلك، فقد أثار أعضاء في البرلمان مسألة اختيار المعايير والتدابير والتوزيع الجغرافي لغايات المشروعات وأغراضها. هذا، وتشكل كثرة المعنيين وتعددهم تعقيدات في سياق عملية التنفيذ بالمعنى الرمزي.

وثمة مسألة مهمة أخرى، أثارها ممثلو المجتمع المدني خلال النقاشات التي تناولت بنية (أو هيكلية) إنفاق مخصّصات المساعدات التنموية الرسمية، وهو ما نظرحه في قالب تساؤلات:

من كل 100 دولار أميركي منحت تحت هذه المساعدة، كم من الدولارات (أو اليورو) لم يتسنّ لها عبور الحدود على الإطلاق؟! كم خصّص للبنى (أو الهيكلية) التشغيلية (Agence pour le Progrès) [أي: وكالة أو مؤسسة التقدم] في حالة "تعاون تحدي الألفية" المغربية، و"سند" و"ألف" وغيرها من المشروعات الرئيسية الأميركية القليلة؟! كم حجم الأموال التي رصدت لتمويل الخبراء الدوليين، على عادة ما تخصصه الاتفاقيات والبرامج الدولية؟ وكم من هذه الأموال خصّص للخبرات الوطنية؟ وكم يبقى من الدولارات للقيام بالأعمال الرئيسية؟ وكم تشكل الخبرات الوطنية عادة جزءاً من الاتفاقيات والبرامج؟ وكم من الدولارات يبقى للأعمال الحقيقية؟ أي، ما هو الأثر المباشر للدولارات أو اليورو المتبقية التي تحاول تخطي عتبات مبالغ تقاعد المساعدة التنموية الرسمية؟

الحقيقة الثانية:

يبدو أن المساعدات التنموية الرسمية الموجهة إلى المغرب في حاجة ماسة إلى التنسيق والانسجام. فهي تواجه بتضخم الوكالات والمؤسسات وغيرها من بنى التنمية الاجتماعية الوطنية في المغرب توازيها منافسة مجاورة (من جانب وزارة التنمية الاجتماعية ووكالة التنمية الاجتماعية ووكالات التنمية في الشمال والجنوب والشرق والمنطقة الشرقية ووكالة التنمية الزراعية والمساعدة الوطنية المشتركة، إلخ...). أما برامج التعاون الدولي ومشروعاته فليس وضعها أفضل، لأنها تعرف التجاوز والتكرار وتؤثر بهذا النحو وبصورة أساسية على فعالية المساعدات التنموية على الإجمال. ولذا، نشأت فكرة تشكيل "مجموعة موضوعية تُعنى بالتنسيق بين مساعدات المانحين".

وهي عبارة عن مجموعة تنسيق للمساعدة تضم عشرات المشاركين؛ فيما رمي بنيتها إلى ضمان فعالية المساعدات وتحقيق الانسجام بين الممارسات المختلفة وتنسيق المساعدات.

وترمي هذه المجموعة إلى ما يلي:

توفير الإرشاد والتوجيه والمتابعة من خلال تحسين المساعدات.

- نشر دليل إرشادي يحتوي الممارسات الجيدة لتستخدم من جانب الشركاء والمعنيين الفنيين والماليين في المغرب.
- التأكد من المقترحات المموسة المقدمة إلى حكومة المغرب لأُمَّتَلَة آليات تنسيق المساعدات.

والسؤال الذي يمكن، مع ذلك، أن يُثار هو: هل الفريق المغربي يوجد في موقعه الصحيح وهل يضطلع بدوره؟.. بعدان يبدو أنهما وكأنهما غائبين عن الآلية. وبالتالي لماذا ينبغي تأمين قيادة للمجموعة الموضوعية المذكورة؟

الحقيقة الثالثة:

تأسيس مشروع SIG، أي خريطة مشروعات التنمية في المغرب:

”في سياق الالتزامات المندرجة تحت ”إعلان باريس“ التي أعلنت المغرب تعهدها، انخرطت وزارة الاقتصاد منذ عام 2008، بالتعاون مع ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ ومع تعاون الشركتين الإسبانية والفرنسية الماليتين، في مشروع يرمي إلى إنشاء خريطة للمشروعات التنموية من خلال نظام المعلومات الجغرافية. وهذا المشروع ينوي بوصفه قاعدة بيانات أن يقدم إدارة متكاملة للمعلومات المتعلقة بالمشروعات التنموية. وهو سيتيح في المدى المتوسط لجميع الشركاء الوصول إلى بيانات شاملة وموثوقة عن التدخلات المحددة تحت مشروعات المساعدات التنموية الرسمية، فضلاً عن التنمية الهيكلية (البنوية) في المغرب، بما يعطي رؤية أكبر للمساعدات في المملكة“ (التقرير الوطني حول الأهداف الإنمائية للألفية 2009).

ويُقَدَّم للمشروع بوصفه:

- أداة للتواصل والنشر والمعلومات؛

- أداة للعمل القائمة على روح الفريق وللتنسيق بين أعضائه؛
- أداة للتخطيط والتحليل ومراقبة تعهدات الشركاء والتزاماتهم في المغرب.

1. بنود أخرى للنقاش في مسألتي التمويل والشراكة من أجل التنمية:

i. هل يمكن حقيقة أن تتحقق التنمية الاجتماعية من دون تحقيق التنمية الاقتصادية؟ "إننا نعاني لأننا لا نتمتع بالتنافسية؛ فما يحدث الآن هو انهيار للصادرات". ففي موازاة التنمية الاجتماعية علينا أن نفكر بالتنمية الاقتصادية، لأنها هي الأهم.

ii. بالرغم من ضعف المساعدات الدولية، إلا أن ثمة عنصراً قابلاً "أكيداً، ما يزال يدفع السلطات العامة إلى مراقبة المتطلبات والاستجابة لها. وقد أدى هذا بنا إلى إعادة اكتشاف أوضاع معينة، كالاقتصاد الريعي الذي يُعتبر جزءاً كبيراً وازناً في اقتصادنا، وذلك من خلال ضغوط المعنيين الذين لا يريدون للأمر أن تسير. ومن المرحب به المساعدات الخارجية والربط مع الاتحاد الأوروبي والتقييد بمعايره، بغية كسر الاقتصاد الريعي وصولاً إلى اقتصاد شفاف وصحي.

iii. إن "أهداف التنمية الألفية" تبقى شعاراً يُستخدم دورياً خلال عملية كتابة التقارير الوطنية ونشرها. بعدئذ، لا يسمع الرأي العام عنها شيئاً، سواء من قبل أمن الحكومة أم في أوساط غالبية منظمات المجتمع المدني.

iv. في كل عام، عندما تُخصّص المساعدة التنموية الرسمية الآتية من الولايات المتحدة الأميركية إلى المغرب، فهي لا توزع.. يجب التفكير في هذا الواقع بالمغرب. والسبب هو أنه قد لا يكون ثمة "مشروعات مكلفة أو كبيرة؛ وخارج هذه السلسلة فإن كل الوكالات الوطنية العادية والوكالات الدولية تمارس التكرار في أنشطتها". وبعد ذلك، نشهد "تلاشي" هذه الأموال وضياعها في بلدان وآفاق أخرى.

v. تظل قدرات منظمات المجتمع المدني على القيام بعمل مباشر في مقابل المانحين متدنية. ذلك أن معظمها ينزع إلى الانجاس ضمن الدور التنفيذي أو وكالات الخدمات.

vi. هيمنة التنمية المخطَّط لها على التنمية المشتركة. في المغرب نحن نشط ونتحرك بسياسة عرض. وهذه ليست سياسة حاجة، وليست سياسة حقوق إنسانية. وهذا هو سبب وجود عدم تطابق دائماً بين العرض العام وبين الطلب الاجتماعي؛ وقد لوحظ ذلك في كل البرامج الدولية.

2. ما هو أثر التعاون الدولي والمساعدات التنموية الرسمية؟ أمثلة على بعض المسائل المتعلقة بنظام التعليم المغربي

يعتبر نظام التعليم قطاعاً مستهلكاً للموازنة، وهو أيضاً واحداً من أكثر القطاعات استفادة من التعاون الدولي والمساعدات التنموية الرسمية. ولكن، لأي نتائج وما هو مدى فعاليته⁷.

ولتوضيح تحفظات المجتمع المدني وارتبائه في هذا الصدد، نورد في ما يلي ملخصاً للنتائج والأسئلة الرئيسية التي أثيرت خلال السجلات حول هذا الموضوع:

تبدو النتائج الكمية على المسار. ولكن هذه ليست سوى مؤشرات كمية لكلا التعليمين الرسمي (بكل مراحلها المختلفة) وغير الرسمي. أما من حيث الجودة (أو النوعية) فهذه النتائج غير مرضية البتة. وقد سلطت دراسات التقييم الدولية للمنجزات التعليمية - التي شاركت فيها المغرب، بما في ذلك 2003 TIMSS و 2006 PIRLS - الضوء على الأداء الضعيف للطلاب المغاربة في العلوم والرياضيات والقراءة.

على سبيل المثال: في ما يتعلق بأداء التلاميذ المغاربة خلال مرورهم بالسنة الرابعة من مرحلة التعليم الأساسي: فقد حصلوا على معدل نقاط وسطي 347 في الرياضيات، وهو معدل يتدنى عن المعدل الوسطي الدولي البالغ 495 نقطة. و61% من التلاميذ المغاربة في المدارس لا يتلقون المتطلبات الدنيا التي أقرتها دراسة TIMSS في الرياضيات. هذا، ويحصل التلاميذ المغاربة في العلوم على معدل نقاط وسطي يبلغ 304 نقاط. وهو معدل متدنٍ كثيراً عن معدل النقاط الوسطي الدولي البالغ 489 نقطة. وثمة 66% من التلاميذ المغاربة لا يطابقون الشروط أو المتطلبات الدنيا التي وضعتها دراسة TIMSS في العلوم.

7 أنظر أعلاه الأمثلة بأرقام القروض من «البنك الدولي» المخصصة لدعم إصلاح التعليم، بدءاً من نحو الأمية وانتهاءً بالتعليم العالي.

وهناك مسائل أخرى للنقاش أثّرت من قبل المشاركين لعكس "أهداف التنمية الألفية" وخصوصاً الهدف رقم 2 المتعلق بالتعليم:
 أ. التعليم، التدريب، خطة الطوارئ:

مكامن القوة:

- المسألة التعليمية تهم السلطات؛ فهي تُعالج منذ زمن طويل باعتبارها أولوية وطنية.
- اعتراف السلطات المغربية بأزمة نظام التعليم المغربي.
- تخصيص موازنة ضخمة (نحو 3,5 مليار د. أ.) لتنفيذ "خطة الطوارئ" (EP).
- مبادرة "مدرسة النجاح" في إطار عمل "خطة الطوارئ".
- اهتمام المجتمع المدني بقطاع التعليم.
- زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة ما قبل المدرس وفي المناطق النائية.
- إسهام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بناء العديد من المدارس وإعادة تأهيلها.
- إدخال تدريجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الممارسات التعليمية.

مواطن الضعف:

- إخفاق الإصلاح الذي أجرته السرعة الوطنية للتعليم والتدريب.
- استخدام مكتب بحوث أجنبي لتصميم غير تشاركي لـ "خطة الطوارئ".
- الاستخدام الراهن للتوثيق التقني (الغني) الفرنسي لمشروعات "خطة الطوارئ".
- الارتجال في تنفيذ المشروعات التي طُوّرت ضمن "خطة الطوارئ".

- نقص تدريب مدراء المدارس في تنمية المشروع.
- المبالغ التي حُصِّصت لمشروعات ”خطة الطوارئ“ لم تُنسب ضمن موازنة من قبل الأكاديميين المناطقيين في حينه.
- ثمة مشكلات تتعلق بالتخطيط (mapping school) والإحصاء المدرسيين، وهذا الأخير غالباً ما يكون غير مراقب ولا مضبوط فضلاً عن أنه غامض.
- إدارة غير تشاركية لتدريب المدرِّبين والمدراء في الوزارة، وغياب التحضير السليم لجلسات التدريب.
- غياب مراقبة نتائج التدريب وتقييمها.
- تظل ”مدرسة النجاح“ في العديد من الأماكن مجرد شعار: فالصفوف مكتظة، وتوظيف المسؤولين في مختلف المستويات التعليمية يجري دون تدريب مسبق في التعليم.
- توفير المدارس في المناطق النائية يظل محدوداً.
- إنَّ التعليم ما قبل المدرسي محدود الانتشار جدًّا، ولكنه إن وُجد فهو محدثٌ ومعصرن: مع غلبة للتعليم ما قبل المدرسي التقليدي، الذي لا يطابق متطلبات معايير التعليم والتدريب.
- انعدام ترشيد (أو عقلنة) إدارة الموارد البشرية: غياب المعلمين في العديد من الأماكن، ومعلمون ”أشباح“ [غائبون] في أماكن أخرى.
- غياب الصفوف متعددة الأغراض، وانعدام عرف التعليم المتكاملة التي وردت في ”شريعة التعليم والتدريب“.

ii. التعليم غير الرسمي ومعرفة القراءة والكتابة

مكان القوة:

- وجود دائرة (أو إدارة) مخصصة للتعليم غير الرسمي ومعرفة القراءة والكتابة.
- وجود استراتيجية وطنية للتعليم غير الرسمي ومعرفة القراءة والكتابة.
- اهتمام شعبي كبير ببرامج تعليم القراءة والكتابة.

- إدخال مقاربات تعليمية جديدة: التعليم المبني على المهارات والتمكين.

مواطن الضعف:

- بالرغم من برامج محو الأمية العديدة السارية منذ الاستقلال (1956)، تبقى الأمية ذات معدلات مرتفعة في المغرب (أكثر من ثلث السكان) مقارنة بالبلدان الأخرى ذات المستوى نفسه.
- الأمية لا تُعالج في منابعها: إذ لا مدارس، وهناك تسرب مدرسي، وثمة عودة لانتشار الأمية.
- انعدام للآليات والمؤشرات الفعلية الواقعية لمراقبة التعليم غير الرسمي ومحو الأمية وتقويمهما.
- انعدام الحافز لدى الموارد البشرية للانخراط في التعليم غير الرسمي ومحو الأمية: أجور متدنية وغير منتظمة.
- غياب الوضع الوظيفي والتراتبية، وغياب الأفاق المهنية.
- غياب الإمكانيات المادية والمعنوية المناسبة لمحو الأمية ولمناهج التعليم غير الرسمي.
- ثمة العديد من المعوقات الاقتصادية والمقاومة ذات الطابع الاجتماعي-الثقافي لتعليم الكبار.
- تدريب أساسي ومستمر غير كافٍ لمدربي التعليم غير الرسمي ومحو الأمية.
- مضامين برامج محو الأمية ليست مناسبة للحاجات الإقليمية.
- مشكلة محددة في إضعاف برامج التعليم غير الرسمي ولاسيما في برامج محو الأمية.

كان لدى المجتمع المدني، في كل السجلات التي تناولت نظام التعليم المغربي، تحفُّظات على الإحصاءات الرسمية التي أنتجتها وزارة التعليم ووزعتها، وخصوصاً في ما يتعلق بمحو الأمية، إذ يعلم الجميع مدى الصعوبات في تعليم الكبار (برنامج وزارة التعليم العام، برامج الجمعيات، برنامج قطاعات

الدولة الأخرى، إلخ...). والخسائر الحادثة في تنفيذ هذه البرامج مهمة جداً. فقد عمدت وزارة التعليم إلى خفض الأعباء عن كاهلها؛ والعديد من الخبراء يقدّر ذلك بنحو 30 إلى 50% من نسبة الالتحاق. علاوة على ذلك، فإنّ المتعلمين الجدد غالباً ما يكونون غير قادرين على الوصول إلى فسحات ثقافية لمواصلة تطورهم وتنمية معرفتهم المستجدة وإلى فرص التعليم المستمر؛ الأمر الذي يجعلهم يسقطون في الأمية مجدداً.

دراسة حالة اليمن

إعداد

نبيل عبد الحفيظ ماجد و رنا أحمد غانم

المنتدى الاجتماعي الديمقراطي



1 - مقدمة:

يقدر عدد سكان اليمن بـ 23 مليون نسمة 76% منهم يعيشون في الريف ومساحتها 524 ألف كم مربع. ويبلغ معدل النمو السكاني بها 3,02% وتعتبر اليمن ضمن الدول الأضعف تنمية و الأشد فقراً على الصعيد العالمي. فعندما أقرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في سبتمبر 2000م وضعت اليمن ضمن ثمان دول هي الأشد احتياجاً للدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية وقد وافقت اليمن على وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف إلا أنه وبعد دخول العام العاشر من المدة المحددة بخمسة عشر عاماً لا تزال اليمن تصنف ضمن الدول خارج مسار الوصول لتحقيق أهداف الألفية بحلول العام 2015م. ولعل أبرز الإشكاليات التي تعاني منها اليمن والتي حالت دون تحقق التنمية تتمثل في الفساد المالي والإداري حيث تعد اليمن من ضمن الدول الأعلى فساداً وهو ما أشار إليه تقرير الشفافية الدولية لعام 2009م الذي وضع اليمن في المرتبة 154 من أصل 180 دولة و حصلت على 2,1 في مؤشر مدركات الفساد من أصل عشر درجات. كما لعبت الحروب الداخلية و تزايد الصراعات السياسية و المذهبية و المناطقية دوراً كبير في إهدار مقدرات الدولة بعيداً عن التنمية ومتطلباتها.

2 - تقييم للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني:

أ- نبذة عن حالة التنمية في الدولة المعنية

إضافة إلى ما سبق فإن أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في

ازدياد معدلات الفقر والبطالة والامية إضافة إلى التسرب الكبير في مرحلة التعليم الأساسي مع تفاوت شديد في نسب الالتحاق بالتعليم بين الجنسين وضعف الخدمات الصحية وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية وخصوصاً في الريف. وقد أوضحت الخطة الخمسية للدولة (2005 - 2010م) بأن أهم التحديات والصعوبات التي تعيق عملية التنمية في اليمن تتمثل في الآتي :-

- ضغط النمو السكاني المرتفع على الموارد الاقتصادية المتاحة.
 - ضعف تنمية الموارد البشرية. نتيجة ارتفاع الأمية وضعف مستوى مخرجات التعليم. وقصور الخدمات الصحية.
 - تدهور الموارد المائية. نتيجة انخفاض معدل سقوط الأمطار وتنامي الاستهلاك وهدر المياه.
 - ضعف البيئة الاستثمارية. وتدني حجم الاستثمارات. الناجم عن العوائق الإدارية والأمنية. وتدني مستوى خدمات البنية التحتية.
 - ضعف إجراءات مكافحة الفساد وإصلاح السلطة القضائية والمحاكم.
 - محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني.
 - تحرير التجارة وفتح الأسواق وإطلاق المنافسة محلياً وعلى المستوى الدولي.
- والملاحظ أنه مع ازدياد الاحتياجات التنموية، فإن خطط وبرامج الحكومة لا تستوعب إلا الجزء اليسير منها، ويأتي سوء التنفيذ بما يحمله من فساد ليجعل مخرجات تلك الخطط والبرامج ضعيفة الجدوى.
- بين التخطيط والإنجاز: يوجد لدى اليمن رؤية إستراتيجية طويلة المدى أعدتها الحكومة للعمل التنموي حتى العام 2025م، إلى جانب مجموعة من الإستراتيجيات في مجالات مكافحة الفقر والتعليم والصحة والمرأة. وتعد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر (2006م-2010م) الأساس للخطط والبرامج الحكومية التفصيلية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد استوعبت في مضامينها عدداً من أهداف الألفية وغاياتها، غير أن التقييم الأولي يوضح أن ما تحقق لا يشكل سوى جزء يسير مما جاء في الخطة.

- وتعلن الحكومة أنها قد أشركت منظمات المجتمع المدني في إعداد الرؤى والخطط وفي التنفيذ لسياسات التنمية، إلا أنها في واقع الحال لا تشرك سوى عددا بسيطا من المنظمات الموالية لها وبشكل صوري.
- إقرار رسمي : تقر الحكومة أنها لن تستطيع أن تحقق أهداف الألفية لضعف قدراتها المادية، وقد أعلنت في العام 2005م أنها تحتاج لـ 48.5 مليار دولار لتمكين من تحقيق تحسن ملموس لأهداف الألفية. و أعادت الحكومة التأكيد هذا العام أنها احتياجه لـ 44 مليار دولار خلال الفترة المتبقية التي تنتهي عام 2015م، علما بأن الميزانية العامة للدولة للعام 2010م حددت مقدار الموارد المحلية بحدود 6,5 مليار دولار، وهو مبلغ قد يقل في حال نقص القيمة الشرائية للنفط الذي يمثل قرابة 70% من الإيرادات، وعليه فإن اليمن ستظل في تقديرنا غير قادرة على تحقيق أي هدف من أهداف الألفية، ما لم تحدث تغيرات ومعالجات جادة للأسباب التي تؤدي إلى إضعاف تحقيق البرامج والخطط وعلى رأسها تجفيف منابع الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

ب- رصد أهداف الألفية

يوجد تقريران وطنيان عن أهداف الألفية قدمتهما الحكومة، كان أخرهما في شهر مارس (آذار) 2010م أعدتهما وزارة التخطيط والتعاون الدولي (التخطيط والتنمية سابقا) بالإضافة لبعض التقارير الحكومية لأهداف بعينها. ويتم إشراك بعض الأكاديميين والمختصين في إعداد تلك التقارير، إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني الموالية للجهات الرسمية. وتكمن إشكالية هذه التقارير في أنها قائمة أساسا على التقديرات نظرا لقلة الإحصاءات الدقيقة وتضارب البيانات وضعف الشفافية وتحرير المعلومات وهو ما يجعل التقارير تتضارب فيما بينها وتتعارض مع التقارير الدولية التي تبنى على التقديرات أيضا وقياس الوضع العام. يحصل ذلك في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة عن استيائها من تقارير الظل والتقارير الإقليمية والدولية وتصفها بأنها لا تنصف منجزاتها. في المقابل ترى هذه الجهات أن تقارير الحكومة تفتقد للكثير من المصداقية والموضوعية.

وتوضح الجداول رقم (1) و (2) ملخصات لما جاء في التقريرين الأول والثاني الذين أعدتهما الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عن

التقييم الحكومي لمدى قدرتها على تنفيذ وتحقيق الأهداف. أما الجدول الثاني بالذات فهو ملخص لما جاء في مسودة التقرير الثاني الذي ستقدمه اليمن في مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر 2010م القادم.

جدول رقم (1):

خلاصة لما جاء في التقرير الحكومي حول تقييم الأداء والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية في 2003م

حالة البيئة الداعمة	هل ستحقق الأهداف المرجوة	الأهداف
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الفقر: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني إلى النصف بحلول عام 2015
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الجوع: خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن إلى النصف
مقبول	ممکن	التعليم الأساسي للجميع: تعميم التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015م.
مقبول	بعيد الاحتمال	النوع الاجتماعي: ضمان المساواة في التعليم الأساسي والثانوي بين البنين والبنات
مقبول	ممکن	وفيات الأطفال: خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الصحة الإنجابية: خفض نسبة وفيات الأمهات بمعدل ثلاث أرباع حتى 2015م
ضعيف	ممکن	مرض الإيدز: وقف وتقليص مستوى انتشار مرض الإيدز
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الملاريا والأمراض المعدية الأخرى: وقف وانحسار مستوى انتشار الملاريا والأمراض المعدية الأخرى
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الاستدامة البيئية: الحد من فقدان الموارد البيئية
ضعيف قابل للتحسن	بعيد الاحتمال	الخدمات الأساسية: خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة للشرب إلى النصف بحلول عام 2015م

وبمثل الجدول رقم (3) جزء مما جاء في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام 2009م. وهو التقرير الذي قدر الفقر في اليمن بنسبة 54% ومعدل الأمية بما يزيد عن 41% من السكان فوق 15 سنة. وتشير دراسات إلى

أن البطالة تصل إلى 40 % لمن هم في سن العمل.

جدول رقم (2):

الأهداف	النسبة أو العدد حسب الواقع الحالي	المستهدف في عام ٢٠١٥م
نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولارين	47.6%	23.5%
الأطفال منخفضي الوزن تحت سن خمس سنوات	45.6%	15%
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	65.1%	100%
نسبة البنين إلى البنات في التعليم الأساسي	78.5%	100%
معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات لكل ألف	87.2	40.6
معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف حالة ولادة حية	365	88
نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه من الشبكة العامة	76%	32.6%

خلاصة لمسودة التقرير الحكومي الثاني حول مسار الأهداف الإنمائية للألفية والذي أعد لتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر 2010م

جدول رقم (3)

جزء مما جاء في تقرير التنمية البشرية 2009م عن اليمن

الترتيب	الدولة	دليل الفقر البشري		معدل البقاء حتى سن 40 (2005)	معدل الأمية بين البالغين من 15 سنة فما فوق (1999-2007)	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه طبيعي (حسن) (2006)	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي دون الخامسة (2000-2006)	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر (2007)		
		الترتيب	القيمة					خط الفقر الوطني	2s / اليوم	1.25s / اليوم
140	اليمن	111 من 135 دولة	35.7	15.6	41.1	34	46	17.5	46.6	41.8

ج - العمل على أهداف الألفية

تعتبر أهداف الألفية مندمجة في البرامج والخطط والسياسات الرسمية ولكن تبقى الإشكالية الرئيسية في مستوى التنفيذ على الواقع لتحقيق هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال ومن خلال تقارير رسمية فإن ما صرف في مجال تنفيذ غايات أهداف الألفية خلال الفترة من 2006م وحتى 2009م كان في حدود 3 مليار و860 مليون دولار وهو ما نسبته 8% من مبلغ الاحتياج فقط (30% من المبلغ المذكور جاءت عبر موارد دعم خارجية). وعليه فإن العمل بهذه الوتيرة يؤكد ضعف إمكانية تنفيذ الأهداف خلال الفترة المحددة.

فمن خلال الفترة الماضية لم تشاهد مبادرات وطنية جادة باستثناء تشكل تحالف النداء العالمي لمكافحة الفقر والذي لم يتقدم حتى اليوم حسب اعتقادي الشخصي وعلى الرغم من أنني أحد أعضاء مجلس إدارة التحالف. وما قام به التحالف حتى اليوم لا يشكل دوراً حقيقياً لمكافحة الفقر، إذ لم يتجاوز نشاطه عقد مهرجانات احتفالية وتوزيع بعض المواد الغذائية على أسر فقيرة لم يتجاوز عددها أحيانا 100 أسرة، وذلك طيلة السنوات الخمس التي مضت. وتوجد بعض المنظمات تعمل في مجالات صحية أو تعليمية أو خيرية لكن ما تقدمه يعد بسيطا جدا أمام حجم الإشكاليات. وقد قامت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND) بمتابعة أنشطة تحالف مكافحة الفقر، ونظمت ورشة عمل إقليمية في صنعاء حول مبادرة الإصلاح الديمقراطي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في إبريل 2008م تم فيها مناقشة الاحتياجات التنموية.

أما بالنسبة للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والمنظمات الدولية فهذا مجال يمكن أن يكون فاعلا لو قامت المنظمات الدولية والدول المانحة بالضغط في هذا السياق لكن الحرص على تجنب الدخول في إشكالات مع الحكومة والقبول بالتعاون مع الأطراف التي تحددها الجهات الرسمية فقط أدى إلى استبعاد المنظمات الفاعلة وبالتالي عدم تحقيق مبدأ الشراكة الذي أكدت عليه وثيقة أهداف الألفية

ح - سنة 2010 ومراجعة أهداف الألفية:

تتمثل المبادرات الوطنية للمتابعة وللمراجعة الدولية لمسار أهداف الألفية

في التقريرين الحكوميين سابقين الذكر ودراسة أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة وهي جهة حكومية في 2005م واستعراض شكلي قدمه تحالف مكافحة الفقر خلال ذات العام بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية العربي والدولي وتقارير البنك الدولي.. ولا توجد حتى الآن تقارير ظل للمجتمع المدني. ونتوقع أن يبادر الجانب الحكومي بدعوة منظماته لإنجاز تقرير داعم للتقرير الرسمي.

3- الشراكة العالمية للتنمية : آراء حول مدى فاعلية الهدف الثامن من أهداف الألفية

أ- العوامل الخارجية ومسار التنمية

مره أخرى يعكس الفساد المالي والإداري وضعف تنفيذ الخطط والبرامج نفسه على فاعلية المساعدات والمنح. فقد تلقت اليمن في الفترة ما بين 2000-2007م منحا ومساعدات تراوحت ما بين 50-100 مليون دولار، وارتفعت إلى 500 مليون دولار في عام 2008م وذلك على إثر مؤتمر المانحين في لندن 2006م والذي أقر فيه دعم اليمن بقراءة خمسة مليارات دولار. ومع نهاية العام الماضي شكت الحكومة اليمنية من عدم التزام الدول المانحة بتنفيذ وعودها حيث لم يصلها خلال عامين سوى خمس المبلغ فقط تقريباً، وكانت ردود الدول المانحة أنها لا تجد ضمانات كافية لدى الحكومة اليمنية لتفعيل تلك المساعدات. ومن خلال دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى في اليمن (الغرفة البرلمانية الثانية) عن فاعلية المساعدات والمنح والقروض خلال الفترة من 2000-2005م اتضح من خلالها أن الفاعلية لم تتجاوز سوى نسبة 34% وهو ما يؤكد ضعف فاعلية المساعدات إذا لم يتم تحسين لإدارة الحكم عبر إدارة سياسية جادة.

الهدف الثامن

ما تزال المبادرات الوطنية في مجال تفعيل MDGs بسيطة ومحدودة القدرات والإمكانات، وما هي إلا انعكاس لضعف الوعي بأهمية تفعيل هذه الأهداف من ناحية، ومن ناحية ثانية لعدم قناعة الجانب الحكومي بإيجاد شركاء حقيقيين يؤدون دوراً تنموياً يساهم في تفعيل أهداف الألفية.

والفترة المتبقية على قصرها تحتاج إلى قناعة وإدارة متكاملتين بين الجانب

الحكومي والمجتمع المدني لتحقيق شراكة فاعلة، سيكون أول متطلباتها الشفافية والشراكة الحقيقية في كافة مراحل التنمية (تخطيطاً وتنفيذاً وإشرافاً وتقييماً)، مع أهمية أن يقوم المجتمع المدني بدوره في الوقت الحالي في مجالي المراقبة والتقييم للفترة الماضية.

خلاصات واقتراحات:

بناء على ما تقدم، يمكن عرض التوصيات التالية :

- أن تعد الحكومة إستراتيجية متكاملة وجادة وشفافية كاملة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأن تخصص نسبة جديده ومؤثرة من الموازنة العامة لتحقيق هذه الأهداف.
- أن تعمل الحكومة على توفير المناخ السياسي والأمني والديمقراطي وتجسيد الحقوق والحريات وبارادة حقيقية وبشراكة مع كافة الأطراف السياسية و الاجتماعية وتفعيل للعدالة الاجتماعية بشكل ملموس.
- الانتقال الصريح والفاعل إلى نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات والعمل الجاد للقضاء على الفساد وتفعيل الشفافية والإدارة وفق مفاهيم الحكم الرشيد.
- الإشارك الفاعل للمجتمع المدني ودعّمه لتحقيق دوره التنموي مع الحكومة (تخطيطاً، وتنفيذاً، وإشرافاً وتقييماً).
- توفير الضمانات الكافية لتفعيل المساعدات والقروض والموارد المحلية والرقابة على أدائها في تحقيق الأهداف.